الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التـــــاريخ

الرقم: .....

أزمة كشمير – الجذور التاريخية والتداعيات الإقليمية- (1947 -1972م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطلبة:

شهرزاد حمادي

مريم مغـــــيش

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة
عيسى بن القـبي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016م-2017م

** شكر وعرفان **

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت بها علي، وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين.

نحمد الله عز وجل الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل، وما توفيقنا إلا بالله.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للدكتور بن قبي عيسى الذي أشرف علينا بتوجيهاته السديدة وآرائه الوجيهة، وتشجيعاته المستمرة، وذلك ما دفعنا إلى العمل دون توقف في إنجاز هذا البحث فله منا كل العرفان والتقدير.

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير للدكتور محمد شريف الحسين على ما أسداه لنا من نصائح وتوجيهات كانت لنا عونا وسندا فجزاه الله عنا كل جزاء.

كما لا ننسى أن نخص بالشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الدراسة وإثرائها وتقويمها.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نقدم جزيل الشكر لكل الطاقم الأكاديمي بقسم التاريخ.

إهداء

إلى سيدي وشفيعي وقائدي وقدوتي وقرة عيني حبيبي محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من نظر إلي نظرة حالمة وسار معي درب النجاح، على من أوصاني بهما الرحمن إحسانا: والداي أدام الله عزهما وأطال عمرهما.

إلى من شد الله بهم أزري وأشركهم في أمري إخوتي حفظهم الله.

إلى صاحبتي القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من بوجودهما اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها، إلى من رافقتاني منذ الطفولة ومعهما سرت الدرب خطوة بخطوة أختاي الكريمتين.

إلى من جمعني به القدر فكان أجمل ما قدمت لي الحياة، إلى سر أفراحي وشمعة حياتي زوجي رعاه الله.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي أقربائي و صديقاتي وأساتذتي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

مريم

إهداء

بحمد الله وعونه وتوفيقا منه جل علاه تم إنجاز هذا العمل المتواضع، والذي أهديه إلى:

إلى التي علمتني أن الحياة حب، وأن الحب عطاء، إلى رمز الحنان وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض "أمي حبيبتي".

إلى الذي علمني أن الحياة كد، وأن الكد عمل، إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم "أبي الغالي".

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي "إخوتي".

إلى الذين علموني أن الحياة علم واجتهاد، وأن العلم قيام وقيم "أساتذتي الكرام".

إلى الذي أحببتهم و أحبوني إلى أصدقاء الدرب الدراسي بجميع أطواره.

إلى من سقط من قلمي سهوا.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، غلى كل من علمني شيء من هذه الحياة أهدي هذا البحث عرفانا لهم بالفضل.

شهرزاد

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة أ

مدخل تمهيدي

1-جغرافية كشمير 6

2-أهمية كشمير بالنسبة للهند 8

3-أهمية كشمير بالنسبة لباكستان 9

الفصل الأول: الجذور التاريخية للقضية الكشميرية

المبحث الأول:كشمير عبر العصور 10

1-الحكم الإسلامي لكشمير 10

2-حكم أسرة الدوغرا 12

المبحث الثاني: نمو الوعي السياسي في الهند وكشمير 15

1-في الهند 15

2-في كشمير 20

المبحث الثالث : استقلال وتقسيم الهند 23

الفصل الثاني: تطور القضية الكشميرية

المبحث الاول :حرب 1947-1964م 28

1-حيثيات الحرب 28

2- محاولات مجلس الأمن لتسوية النزاع 32

المبحث الثاني: الحرب الهندية الباكستانية 1965-1967م 40

1-مجريات الحرب 40

2-اتفاقية طشقند جانفي 1966م 42

المبحث الثالث: الحرب الثالثة 1971-1972م 44
1-مجريات الحرب 44
2-اتفاقية سيملا 1972 م 47
الفصل الثالث: المواقف الإقليمية اتجاه أزمة كشمير
المبحث الأول : تأثير قضية كشمير على العلاقات الهندية الباكستانية 49
المبحث الثاني: موقف الصين من القضية الكشميرية 55
خاتمة 62
الملاحق 64
قائمة المراجع 65
فهرس الموضوعات 70

خطة البحث:

مقدمة:

المدخل التمهيدي:

جغرافية كشمير.

أهمية كشمير بالنسبة للهند.

أهمية كشمير بالنسبة لباكستان.

الفصل الأول: الجذور التاريخية لأزمة كشمير.

المبحث الأول: كشمير عبر العصور.

المبحث الثاني: نمو الوعي السياسي في الهند وكشمير.

المبحث الثالث: استقلال وتقسيم الهند.

الفصل الثاني: تطور القضية الكشميرية 1947-1972م.

المبحث الأول: الحرب الأولى 1947-1964م.

المبحث الثاني: الحرب الهندية الباكستانية 1965-1967م.

المبحث الثالث: الحرب الثالثة 1971-1972م.

الفصل الثالث: المواقف الإقليمية اتجاه أزمة كشمير.

المبحث الأول: تأثير قضية كشمير على العلاقات الهندية الباكستانية .

المبحث الثاني: موقف الصين من القضية الكشميرية.

الخاتمة.

الملاحق.

قائمة المراجع.

فهرس المحتويات.

مقدمـة

تميزت آسيا ما بعد الحرب العالمية الثانية بمشاكل وأزمات ناتجة أساسا عن آثار الاستعمار والتأثيرات الغربية، ويشكل النزاع الهندي–الباكستاني حول كشمير احد هذه الأزمات، فهو صراع على منطقة تشكل أهمية إستراتيجية وتاريخية لكلا البلدين، وبهذا تعد مشكلة كشمير واحدة من بئر التوتر في العالم المعاصر والتي تعاني منها شبه القارة الهندية حتى يومنا هذا نتيجة عدم الاتفاق على الحدود مع الدول المجاورة بسبب المطامع التوسعية لدولة في إقليم دولة ثانية أو بسبب الاختلافات الدينية. وقد تصاعدت المشكلة بعدها، فأصبحت تصنف من ضمن المشكلات العالمية فعلى الرغم من أن هذا الصراع يصنف أساسا على انه صراع يرتبط بشبه القارة الهندية وجنوب آسيا إلا أن آثاره وتداعياته تتسع لتشمل مناطق إقليمية أخرى.

وبهذا نحن بصدد دراسة هذا النزاع القائم بين الهند وباكستان حول كشمير آخذين في الاعتبار التطور التاريخي للصراع والعوامل المؤثرة على استمرارية وتأثيرات مختلف الدول في هذا النزاع ومن هذا المنطلق فان الإشكالية تتمحور فيما يلي:

–هل الأزمة الكشميرية وليدة الاستعمار البريطاني أم وليدة 1947م أم لها جذور تاريخية أعمق؟ وهل بقيت محصورة بين البلدين أم كان لها تأثيرات إقليمية؟

وهي الإشكالية التي ترتب عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية المساعدة على التحليل:

–كيف كانت البدايات التاريخية للأزمة الكشميرية؟

–إلى أي مدى أثر قرار التقسيم في خروج القضية إلى العلن وبروزها بشكل واضح؟

–ما هي أبرز محطات ومجريات الأزمة داخليا؟

–كيف أثر هذا الصراع على العلاقات بين الهند وباكستان وكذا على الدول الإقليمية؟

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهميـة هذه الدراسـة فـي إلقـاء الضـوء علـى موضـوع قد حظـي باهتمـام إقليمـي ودولي واسع من اجل البحث في أصل المشكلة الكشميرية ومدى تأثيرها على العلاقات بين الهند وباكستان والدول المجاورة للتعريف بأبعاد الأزمة وتبعاتها، وكذا الوقوف على دور التفاعلات الإقليمية وانعكاسها على سلوك كل من الهند وباكستان وبقاء المشكلة دون حل وتتمثل أهم الأسباب التي تقف وراء اختيار هذا الموضوع في وجود فضول شخصي لقراءة هذه الأزمة والبحث فيها بالإضافة إلى محاولة توضيح وإبراز معالم الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير مع دراسة تطورات القضية دراسة علمية واضحة.

هيكلة البحث:

انتظمت دراستنا في ثلاث فصول فضلا عن المدخل التمهيدي، مقدمة والخاتمة.

فكرس المدخل التمهيدي لجغرافية كشمير، أهمية كشمير بالنسبة للهند وأهميتها بالنسبة لباكستان الذي من خلاله تم إبراز الموقع الجغرافي لولاية كشمير وأهميتها بالنسبة لطرفي الصراع، أما الفصل الأول يتمحور حول الجذور التاريخية لقضية كشمير يتناول واقع قضية كشمير وذلك من خلال ثلاث مباحث: خصص المبحث الأول لوضع كشمير عبر العصور لنتناول فيه الجذور الأولى للصراع الإسلامي الهندوسي.

وجاء في المبحث الثاني نمو الوعي السياسي في الهند وكشمير تم خلاله دراسة بداية ملامح الاستقلال وكيف انه كان من مسببات بروز الصراع إلى العالم، في حين تناول المبحث الثالث استقلال وتقسيم الهند الذي يسلط الضوء على قرار تقسيم شبه القارة الهندية وتأثير هذا القرار على قضية كشمير.

أما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان تطور القضية الكشميرية (1947-1972) فقد تناول تأجج الصراع والاحتدام المباشر من خلال ثلاث مباحث: تم التطرق في المبحث الأول حرب 1947م أسبابها، مجرياتها وأهم نتائجها وما تمخض عنها، في حين خصص

المبحث الثاني للحرب الثانية 1965 وتم إبراز تطور الأحداث بشكل واسع وتوقيع اتفاقية طشقند، أما المبحث الثالث جاء تحت عنوان الحرب الثالثة 1971م الذي تناولنا فيه أسباب الحرب وحيثياتها وما آلت إليه وتوقيع اتفاقية سيملا.

في حين عنون الفصل الثالث بالمواقف الإقليمية اتجاه أزمة كشمير تطرقنا فيه إلى مسالة التوجهات الإقليمية إزاء قضية كشمير من خلال مبحثين المبحث الأول تأثير القضية على العلاقات الهندية الباكستانية تناولنا فيه دراسة تأثير الأزمة على انعدام الثقة بين الدولتين وسلوكهما في إدارة القضية، أما المبحث الثاني موقف الصين من القضية الكشميرية وذلك من اجل توضيح التفاعل الصيني في القضية من خلال المواقف المعلنة والغير معلنة.

المنهج المتبع:

اقتضت بنا الدراسة والتي تتعلق بطبيعة وتأثير قضية كشمير على تطور العلاقة الهندية الباكستانية بمختلف أبعادها فان الدراسة قد أوجبت علينا المزاوجة بين المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي لكي نتمكن من رصد جل مراحل تطور القضية الكشميرية:

-المنهج التاريخي الوصفي: الذي اعتمدنا عليه في سرد مختلف الأحداث التاريخية ووصفها وتصنيفها حسب تسلسلها الزمني.

-المنهج التحليلي: من خلاله تمكنا من دراسة وتحليل أهم المحطات في النزاع الهندي الباكستاني وربطها بأهم الدوافع والمؤثرات الداخلية والإقليمية التي لعبت دورا مؤثرا اتجاه الأزمة.

الدراسات السابقة:

إن الدراسـات والأبحـاث السـابقة التـي تمـت استشـارتها والاطـلاع عليهـا عالجـت الموضـوع مـن مقاربـات ذاتيـة أكثـر منهـا موضـوعية فالأبحـاث التـي تعتمـد البعـد الـديني الإسلامي نجدها تميل أكثر إلى الطرح الباكستاني، بينما الأبحاث التي تعتمد البعد التاريخي نجدها تميل أكثر إلى الطرح الهندي.

يمكن هنا ذكر بعض المصادر لهذه المقاربات:

- محمد سلمان حمد الجنابي، أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية الباكستانية.
- كنزة خواتمياني، سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان وأثره إقليميا ودوليا 1998-2012.

وغيرها من الدراسات والأبحاث المتناولة للموضوع، وما يمكن ذكره هو أننا في دراستنا هذه كانت أكاديمية أقرب إلى الموضوعية والابتعاد عن التفكير الذاتي.

المراجع:

لقد اعتمدنا في دراستنا للموضوع على جملة من المراجع التي كان لها دور كبير في تغطية جوانب البحث واختلفت درجة استعمالها بشكل متفاوت حسب علاقتها المباشرة أو الجزئية بالموضوع سنقتصر على أكثرها أهمية وفائدة لهذا البحث ومن بينها:

- كتاب مأساة كشمير المسلمة لمؤلفه إحسان حقي الذي استفدنا منه خاصة فيما يتعلق ببداية اليقظة السياسية في كشمير وتأثيرات قرار تقسيم شبه القارة على كشمير.
- مرجع كشمير محاولة للفهم لمؤلفه سعيد البتاكوشي والذي وظفناه لدراسة مختلف تطورات وأحداث الأزمة خاصة بعد 1947م.
- وكذا مذكرة بعنوان قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية لفلة عربي عودة والتي أفادتنا في معرفة مختلف المواقف والتوجهات اتجاه هذه الأزمة.

الصعوبات:

لـم تكـن معالجتنـا للموضـوع بـالأمر السـهل فقـد واجهتنـا صـعوبات كـأي بحـث علمـي أهمهـا: قلـة المراجـع المتعلقـة بالموضـوع علـى مسـتوى الجامعـة والمنطقـة وهـذا لعـدم اهتمـام الباحثين والدارسين الجزائريين بالموضوع.

1-جغرافية كشمير:

لما كانت الجغرافية جزءا متمما للتاريخ، على اعتبار أن كل حادث في العالم لا بد له أن يحدث فوق أرض ما، وان يقع على أناس معينين بأيدي أناس آخرين وعليه للتاريخ عاملان: ثابت وهو الأرض التي تجري فوقها الأحداث، وعامل متحرك وهم الناس الذين يعيشون فوق تلك الأرض وتقع عليهم الأحداث. لذلك فمن الواجب قبل أن نبدأ الحديث عن كشمير والبلاد التي في إطارها أن نلقي نظرة على جغرافيتها لأخذ فكرة صحيحة عن تاريخها[1].

إن أهمية كشمير الإستراتيجية يحددها موقعها الجغرافي حيث تقع كشمير في قلب آسيا بالتحديد في الشمال الغربي لشبه القارة الهندية[2]، فيحدها في الطرف الغربي من جبال هملايا وتحيط بها الصين من الناحيتين الشرقية والشمالية، وباكستان من الغرب والشمال والهند من الجنوب[3]، (ينظر الملحق رقم01) -تمتد حدود كشمير مع باكستان إلى أكثر من700كم بينما تصل حدودها مع الهند إلى 300 كم فقط-[4].

أما عن الموقع الفلكي فتقع كشمير ما بين دائرتي عرض 32° و38° وبين خطي طول 72°و80° [5].

تسيطر كشمير على مساحة تقدر بحوالي 242.000 كم^2، ويزيد عدد سكانها على أربعة ملايين منهم نحو 80% مسلمون و20% من الهنادكة والسيخ والبوذيين وغيرهم[6]. ولقد وجد خلط كبير في عدد السكان من مرجع إلى آخر، فيذكره محمد عوض الهزايمية في

---

[1]- إحسان حقي، مأساة كشمير المسلمة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1977، ص41.

[2]- عبد اللطيف الصباغ، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، د: ن، د: م: ن، د: ت، ص67.

[3]- محمد عوض الهزايمية، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، دار الحامد للنشر، عمان، ط1، 2005، ص227.

[4]- سعيد البتاكوشي، كشمير محاولة للفهم، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1997، ص7.

[5]- نفسه، ص41.

[6]- إحسان حقي، المرجع السابق، ص41

كتابه " أما السكان فيبلغ عدد سكان الولاية الإسلامية (كشمير) أكثر من 10 ملايين نسمة وتبلغ نسبة المسلمين فيها أكثر من 90% والباقي من الهندوس والسيخ والبوذيين والمسلمون يتبعون المذهب الفقهي الحنفي وبينهم أقلية من الشيعة"[1].

كما إن كشمير المعروفة بهذا الاسم هي ولاية جامو وكشمير. "كما ورد في الدستور الإتحاد الهندي"[2]، كانت إمارة وتقسم زمن الاستعمار الإنجليزي إلى ثلاثة مناطق إدارية هي: جامو وكشمير ومنطقة الحدود أما بعد الاستقلال فقد أصبحت تقسم إلى قسمين هما كشمير الحرة وهو القسم الذي أعلن فيه أهل البلاد استقلالهم وانفصالهم عن الإمارة وهو يلي باكستان والقسم الآخر هو الذي استولت عليه الهند واستعمرته[3]، وتتكون كشمير المحتلة من اثنتي عشر محافظة ستة في إقليم كشمير وستة في إقليم جامو، وهناك ثلاث محافظات وهي محافظة بونش ومحافظة راجوي ومحافظة دودا[4].

كما تعتبر كشمير أرض طيبة المناخ فمناخها بارد وتغمر بعض مناطقها الثلوج شهورا طويلة من السنة[5]، لهذا فإن لها عاصمتان إحداهما صيفية هي سرينجار والأخرى شتوية وهي مدينة جامو[6]، كما تعتبر كشمير أرض غنية بمياهها وأنهارها الكبيرة، "وتجري هذه الأنهار في المنطقة وإن كانت الأمطار غير ثابتة الغزارة فقد تهطل بكثرة وتفيض الأنهار أو تشح في سنوات أخرى وينخفض مستوى المياه، وأشهر هذه الأنهار نهر السند الذي يخترق منطقة (لداخ) و(زسكار) ويتجه نحو الشمال الغربي فيرفده نهر (جلجب) ثم

---

[1]– محمد عوض هزايمية، المرجع السابق، ص228.

[2]– مسعود الخوند، الأقليات المسلمة في العالم، انتشار المسلمين في الدول والبلدان غير العربية وغير الإسلامية، Universal Company، بيروت، ط2، 2006، ص98.

[3]– إحسان حقي، المرجع السابق، ص42.

[4]– سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص08.

[5]– جميل عبد الله محمد المصري، حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة، ج1، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1986، ص349.

[6]– عبد اللطيف الصباغ، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، ص68.

يدخل باكستان ويتجه نحو الجنوب الغربي، ونهر (جهلم) الذي يمر في وادي (كشمير) ويدخل باكستان ويرفد نهر السند (شناب) الذي يمر في وادي (جامو) ويدخل باكستان ويرفد نهر السند أيضا"[1]، فهي منطقة تمتاز بتضاريس متنوعة ومداخيل اقتصادية متميزة حتى قيل عنها إنها جنة على الأرض.

وفي ضوء ذلك كله ترتبط قضية كشمير بتوازن القوى في منطقة جنوب آسيا، فأهمية الإقليم بالنسبة للهند إستراتيجية أما أهميته لباكستان فترتبط بعوامل جغرافية وسكانية.

2-أهمية كشمير بالنسبة للهند:

تمثل كشمير أهمية إستراتيجية للهند جعلتها شديدة التمسك على مدى أكثر من خمسين عاما رغم الأغلبية المسلمة فيها، وما تمثله المنطقة من عدم الاستقرار، واستنزاف للموارد الاقتصادية والبشرية وتتلخص هذه الأسباب في:

1- تعتبر الهند ولاية جامو وكشمير عمقا أمنيا استراتيجيا أمام الصين وباكستان.

2- تنظر إليها على أنها امتداد جغرافي وحاجز طبيعي مهم أمام فلسفة الحكم الباكستاني التي تعتبر الهند قائمة على أسس دينية مما يهدد الأوضاع الداخلية في الهند ذات الأقلية المسلمة كبيرة العدد[2].

3- تخشى الهند إذا سمحت لكشمير بالاستقلال على أسس دينية أو عرقية أن تفتح بابا لا تستطيع أن تغلقه أمام الكثير من الولايات الهندية التي تغلب فيها عرقية معينة أو يكثر فيها معتنقوها.

4- تشكل كشمير بالإضافة لأهميتها الاقتصادية مدخلا إلى الأراضي الهندية من جهة الغرب فهي منطقة دفاعية حيوية.

---

[1]- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر القارة الهندية جنوب شرق آسيا ماليزيا واندونيسيا المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1997، ص90.

[2]- آلاء حسين محمد، الصراع في كشمير: الآثار والتداعيات، "مجلة السياسية والدولية"، ع23، بغداد، 2013، ص199.

5-إن وجود منطقة ذات أكثرية إسلامية في الجمهورية الهندية يزكي فلسفتها السياسية العلمانية[1].

3-أهمية كشمير بالنسبة لباكستان:

1-تعتبرها باكستان منطقة حيوية لأمنها وذلك لوجود طريقين وشبكة للسكك الحديدية في سرحد وشمال شرقي البنجاب تمر بمحاذاتها.

2-ينبع من الأراضي الكشميرية ثلاث أنهار رئيسية في باكستان (السند، جيلم، جناب) وهي شريان الحياة للباكستان مما يجعل احتلال الهند لها تهديدا مباشرا للأمن المائي الباكستاني[2].

3-أن أودية الرئيسية في ولاية جامو وكشمير التي وفرت خطوط المواصلات الرئيسية بينها وبين المناطق المحيطة بها تمر عبر الأراضي الباكستانية وبهذا فهناك تكامل وترابط بين الولاية وباكستان[3].

4-تشكل كشمير مدخلا بشريا شماليا للباكستان وعتبة لدخول القوات الأجنبية من الشمال إلى الأراضي الباكستانية ناهيك عن قرب منطقة كشمير من القلب الباكستاني الذي يمتد من لاهور إلى لابور والذي يحتوي على أكثر النشاطات الحضارية، والسياسية والاقتصادية، والتجارية في باكستان.

5-كانت ولاية جامو وكشمير منطقة تهيمن عليها الغالبية المسلمة في تماس من جنوب الولاية مع منطقة الغالبية المسلمة في البنجاب التي أصبحت جزءا من باكستان[4].

---

[1]- محمد سلمان حمد الجنابي، أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية الباكستانية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005م، ص11.

[2]- يوسف العاصي الطويل، المشاكل السياسية الناتجة عن تقسيم شبه القارة الهندية، قضية كشمير (حالة دراسية)، //http ://Yaltawil.blogspot.com ، تاريخ الإطلاع: 02 فيفري 2017، 20:30.

[3]- آلاء حسين محمد، المرجع السابق، ص200.

[4]- يوسف العاصي الطويل، المرجع السابق.

المبحث الأول: كشمير عبر العصور

1-الحكم الإسلامي لكشمير:

شهدت كشمير فترات تاريخية متعددة كانت مليئة بالصراعات السياسية والفتن الطائفية، وتعددت عوامل إشعال هذه الصراعات ما بين دينية واجتماعية وسياسية[1].

ففي بداية القرن الثامن الهجري/ أوائل القرن الرابع عشر ميلادي دخل المسلمون الهند وفتحوا بالتدرج على أكثر المناطق الشمالية[2]، ولكنهم لم يدخلوا كشمير إلا بعد ما رحل إليها الداعي المسلم الشيخ عبد الرحمن شرف الدين الملقب بـ بلبل شاه عام 1325م[3]، الذي نشر دعوة الحق في ربوع البلاد وتوجت جهوده بإسلام حاكم كشمير البوذي رنجن شاه الذي غير اسمه إلى صدر الدين، فأسلم بإسلامه أعيان وكبار البلاد[4].

ثم ضمت المنطقة إلى ممتلكات الدولة المغولية[5] عام 1586م، إذ استطاع الملك جلال الدين أكبر من السيطرة على المنطقة وجعلها ولاية من الولايات الهندية[6]. وأصبحت

---

[1]- محمد سلمان حمد الجنابي، المرجع السابق، ص21.

[2]- إحسان حقي، المرجع السابق، ص43.

[3]- عبد الحكيم عامر الطحاوي، قضية كشمير..دراسة تاريخية، "مجلة جامعة الإمام"، ع32، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1421هـ، ص538.

[4]- حمدي شفيق، صرخة من كشمير، المطبعة الفنية، القاهرة، ط1، 1995م، ص11.

[5]- ظهر المغول في أواخر القرن السادس هجري/ الثاني عشر الميلادي ثم برزوا كقوة خارج نطاق موطنهم منغوليا خلال العقدين الأول والثاني من القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي وقد استطاعوا أن يؤسسوا لهم إمبراطورية عالمية ومترامية الأطراف، وقد عاشت القبائل المغولية في المنطقة الواقعة في وسط آسيا بين نهري سيحون وجيحون من الغرب حتى حدود الصين الجبلية من جهة الشرق ممتدة حتى أقصى الشمال الشرقي لآسيا وتوسع البعض في حدودها حتى امتد بها إلى البحر الأدرياتيكي وهو الموطن الأصلي لهذه القبائل.(ينظر: علي محمد محمد الصلابي، المغول(التتار) بين الانتشار والانكسار، مركز السلام للتجهيز الفني، الأندلس الجديدة، ط1، 2009م، ص27-28).

[6]- كاظم هيلان محسن، كشمير دراسة في التاريخ السياسي للصراع الهندي-الباكستاني 1947-1949م، دار الفراهيدي لننشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2012، ص64.

مدينة سرينجر عاصمة كشمير مقرا لنائب الملك واستمر حكم المغول حتى عام 1752م، وشهد عصرها حضارة من أزهى الحضارات في تاريخ الشعوب الإسلامية[1].

واستمرت شبه القارة الهندية بما فيها كشمير تحت سيادة دولة المغول إلى أن ظهر التنافس الأوروبي حول هذه المنطقة، والذي كان من نتيجته زيادة النفوذ الإنجليزي في شبه القارة الهندية عبر شركة الهند الشرقية[2].

وفي الوقت الذي بدأ الضعف في الدولة المغولية وأصابها الانحلال في منتصف القرن الثامن عشر تمكن الأفغان من السيطرة على المنطقة عام 1752م، حيث تمكن أحمد شاه دوراني أحد القادة العسكريين الأفغان من الاستيلاء عليها[3]، وحكموها 67 سنة كان آخرها سنة 1819م.

أين دخل المسلمون في حرب طاحنة مع طائفة السيخ[4] واستولى على إثرها السيخ على ولاية كشمير[5]، ولما كان أكثر أهلها من المسلمين فإنها لم تستسلم لهم بسهولة ولذا فقد اضطروا لتثبيت حكمهم أن يلجأوا إلى القوة والشدة والعنف[6].

ففي عهد الأمراء السيخ أريقت الدماء وهدمت المساجد، وأجبر الحاكم السيخي رانجيت سنج الناس على العمل دون أجر وفرض الضرائب الباهظة، وسن قوانين عنصرية ضد المسلمين، وبهذا انتهت فترة الحكم الإسلامي لكشمير، لتدخل حكم أسرة جديدة عرفت

---

[1]– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص92.

[2]– عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص539.

[3]– كاظم هيلان محسن، المرجع السابق، ص64–65.

[4]– أسس هذه العقيدة في القرن السادس عشر جورو أي المعلم متأثرا بالهندوسية والإسلام، وقد منحه السلطان أكبر بقعة من الأرض عام 1577م، بنيت عليها فيما بعد مدينة أمريستار، وهي المكان المقدس عند السيخ، ولا يزيد عددهم عن 6 ملايين نسمة، ويحرمون قص الشعر وخاصة الشارب واللحية، وقد أقام لهم رانجيت سنج دولة في البنجاب 1809م، وتوثقت العلاقة بينهم وبين الإنجليز واشتركوا معهم في الحرب ضد الأفغان، ولكن هذه الدولة قد انتهت عند موت رانجيت سنج عام 1839م، (ينظر: محمود شاكر، باكستان، مؤسسة الرسالة، بيروت، د: ط، 1972، ص48).

[5]– سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص09.

[6]– إحسان حقي، المرجع السابق، ص44.

باسم أسرة الدوغرا، بعدما ترك رانجيت سنج أحد العاملين في خدمته من قبيلة الدوغرا الهندوسية[1] المدعو بـ غولاب سنج حاكما على كل منطقة جامو في عام 1820[2].

2-حكم أسرة الدوغرا الهندوسية:

يرجع تاريخ مشكلة جامو وكشمير إلى سنة 1820م عندما تمكن غولاب سنج زعيم قبيلة دوغرا الهندوسية من كسب تأييد رانجيت سنج قائد السيخ ومؤسس إمبراطورية السيخ في البنجاب[3] وعاصمتها لاهور، في بسط نفوذه على إقليم جامو بأكمله، ومن هنا تقدم غولاب سنج سريعا ليبني إمبراطورية صغيرة خاصة به[4]. كما منح رانجيت سنج منطقة جاجير التابعة لإقليم بونش للأخ الأصغر لغولاب سنج المدعو بـ ديان سنج Dhyan singh، وبذلك أصبحت بونش مقاطعة مستقلة تتمتع بحكم ذاتي على كل من منطقتي جامو وكشمير[5].

وفي الوقت الذي بدأت فيه إمبراطورية السيخ بالضعف كان النفوذ البريطاني يتزايد في شبه القارة الهندية، إذ اصطدموا مع بعضهم في معركة سبروان Sebroon عام 1846م، وفي هذه الأثناء كان غولاب سنج يتفاوض سرا مع البريطانيين وتوصلوا إلى اتفاق سري يتعهد فيه غولاب سنج بالتزام الحياد أثناء هذه الحرب، وعندما طلب منه السيخ أن يقود جيشه لمشاركة قواتهم في الحرب لم يرفض ، ولكنه ناور بجيشه بحيث أنه لم يشركه فعليا في الحرب مما أدى إلى هزيمة السيخ[6].

---

[1]- هي فرع من قبيلة الراجبوت، كانوا يقطنون مقاطعة جامو، وتوصل أحد رجالهم إلى حكمها، واشتغل أكثر رجالها بالجندية مرتزقين.(ينظر: محمود شاكر، باكستان، ص66).

[2]- محمد سلمان حمد الجنابي، المرجع السابق، ص22.

[3]- البنجاب كلمة أوردية، تتكون من مقطعين بنج وتعني خمسة، وأب وتعني نهر أو ماء، فهي تعني الأنهار الخمسة، وقسمت أراضي البنجاب عام 1947 بين الهند وباكستان، البنجاب الشرقية والبنجاب الغربية، وأغلب سكان البنجاب الهندية من الهندوس والسيخ.(ينظر: هلال كاظم حميري، تداعيات كشمير على علاقة الهند بباكستان(1925-1971م) Kashmir sequences on india-pakistan relations، "مجلة أهل البيت"، ع17، مركز النجف، د: ت،ص440.

[4]- كاظم هيلان محسن، المرجع السابق، ص64.

[5]- محمد سلمان حمد الجنابي، المرجع السابق، ص23.

[6]- كاظم هيلان محسن، المرجع السابق، ص65-66.

ونتيجة لحياد غولاب سنج فقد منح من قبل البريطانيين السيادة على وادي كشمير عام 1846م، وفي العام نفسه تخلى السيخ عن كشمير لشركة الهند الشرقية[1]، لكن الحاكم العام السير هنري هاردنج باع المنطقة بأرضها وشعبها إلى غولاب سنج بموجب اتفاقية أمرستار في 16 مارس 1846م بمبلغ 7.5 مليون نانك شاهي وهي العملة الرائجة آنذاك أي ما يعادل مليون روبية[2].

ولتفسير طبيعة معاهدة أمريستار كتب اللورد هاردنج إلى ملكة بريطانيا فكتوريا ما نصه: " إن من المرغوب إضعاف دولة السيخ التي بدت قوية، وأن نثبت لآسيا قوة بريطانيا بطريقة لا يمكن إساءة فهمها، وضرورة تقليص وسائل المحاربين السيخ ومنعهم من تكرار الاعتداء، وبعد ثلاث سنوات سنقوم بضم كشمير لنا إذا تكررت أعمال العنف وقتل الضباط البريطانيين وأن شركة الهند الشرقية في الوقت الحالي لا تفكر في توسيع ممتلكاتها، بل رغبت فقط في قمع قوة جيرانها بالمعتدين، ومكافأة الرجل الذي قدم لها الخدمات عبر حرمان السيخ ومنحها لحاكم من دين مختلف عنهم"[3].

وبالتالي فقد كانت هذه الاتفاقية لعبة استعمارية مقصودة كعادة الاستعمار الأوروبي، الذي اعتاد بث الألغام القابلة للتفجير في أية لحظة، ويصف مؤرخ كشميري ما حدث قائلا: "...في كشمير كان المثال صارخا...فالغاصب الذي احتل شبه القارة الهندية بأكملها عمد إلى بيع ولاية معظم سكانها من المسلمين إلى مهاراجا هندوسي غريب عن المنطقة، وبذلك تركت بريطانيا شوكة مسمومة في ظهور مسلمي المنطقة!!.."[4].

وقد حكمت أسرة الدوغرا كشمير لمدة مئة عام من سنة 1846 إلى 1946م عانى فيها المسلمون كثيرا من ظلم واستعباد طول فترة حكمهم للبلاد، من ضرائب باهظة ومصادرة

---

[1]– هلال كاظم حميري، المرجع السابق، ص437.

[2]– تاج السر أحمد حران، حاضر العالم الإسلامي، إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2001م، ص214–215.

[3]– كاظم هيلان محسن، المرجع السابق، ص67.

[4]– حمدي شفيق، المرجع السابق، ص12.

لأراضيهم، وحرموا عليهم ذبح الأبقار فكانت عقوبة ذلك الإعدام ثم خففت للسجن عشر سنوات سنة 1934م، مع الأشغال الشاقة[1]، ومع أن المسلمين كانوا الأكثرية الغالبة في البلاد فإنهم كانوا محرومين من الوظائف العمومية كبيرها وصغيرها، وكان حمل السلاح محرما على المسلمين مباحا للهنادكة، وإذا ما أسلم هندوكي طائعا مختارا جرد من أملاكه وأرزاقه التي ورثها عن آبائه وأجداده، أو اكتسبها بجده وكده وسدت أبواب الرزق في وجهه، وكان الأمر على العكس فإذا ارتد مسلم فتحت أبواب الرزق في وجهه وعومل أفضل معاملة، كما منع المسلمون من أداء واجباتهم الدينية، وأجبروا على السجود قسرا للأصنام[2]، واضطر الكثير من السكان للهجرة إلى بنجاب للنجاة من الظلم المقام عليهم[3].

ونتيجة لتصرفات الهنادكة كان من الطبيعي أن يدب الفزع في قلوب الشعب الكشميري[4]، لذا وجد الإنجليز أنه من الضروري أن يأخذوا على الهنادكة عهودا ألا يستبدوا في ظلم الرعية ولكن هذا العهد كان حبرا على ورق، في حين استمر الهنادكة في سياستهم السابقة[5]. هذا وقد أعقب جولاب سنج ثلاثة حكام من أسرة دوغرا هم رانبير سنج 1858م. بارتاب سنج 1885م، هاري سنج 1925م والذي كان آخر حكام هذا النظام إلى تاريخ تقسيم شبه القارة الهندية عام 1947م، هذا الأخير الذي قام بإضافة نهائية لأملاكه وهي بونش التي سبق وأن منحت من قبل السيخ إلى شقيق جولاب سنج المدعو ديان سنج، وبالتالي فقد استطاع أن يسيطر على جامو وكشمير بما في ذلك مناطق لاداخ وبلدستان وجلجت وهونزاونجار[6].

---

[1]– فريق البحوث والدراسات الإسلامية، الموسوعة الميسرة في التاريخ الإسلامي، ج2، مؤسسة القلم للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط2، 2005م، ص109.

[2]– إحسان حقي، المرجع السابق، ص44–45.

[3]– فريق البحوث والدراسات الإسلامية، المرجع السابق، ص109.

[4]– إحسان حقي، المرجع السابق، ص45.

[5]– نفسه، ص45.

[6]– محمد سلمان حمد الجنابي، المرجع السابق، ص24.

وعلى العموم فإن معاهدة أمريستار وما ترتب عنها كانت كفيلة بإثارة الفتن والاضطرابات وظهور مشكلة كشمير على مسرح التاريخ نتيجة للسياسية التي حكم بها الهندوس أهل كشمير[1].

المبحث الثاني: نمو الوعي السياسي في الهند وكشمير

1-في الهند

تعرضت الهند لأحداث جسيمة كان أبرزها الاستعمار البريطاني، حيث وفي عام 1875م سيطرت الحكومة البريطانية على الهند ووضعتها تحت الاحتلال المباشر، وبعدها في العام الذي يليه وضعت الهند تحت التاج البريطاني، وأصبحت الملكة فكتوريا إمبراطورة على الهند.

وعليه أدت حركات الإحياء الهندية والثقافة الغربية في الهند والتغيرات الاقتصادية والثقافية والإدارية التي استحدثت في المجتمع الهندي ونشوء طبقات اجتماعية جديدة وبالذات الطبقة الوسطى التجارية والمهنية المثقفة إلى نمو الإحساس القومي[2]، وهذا ما أدى فيما بعد إلى ظهور بوادر التحرك السياسي في شبه القارة الهندية بحلول عام 1884م، وكان هناك إشارات للاستعداد لعمل يتجاوز الأقاليم ذاتها، ولعب ألن أوكتافيان هيوم دورا مهما في إقامة روابط مع القادة والتنظيمات الهندية في عموم البلاد، نتيجة انغماسه في النشاطات الوطنية[3].

وكان أبرز مظاهر هذا التحرك السياسي هو تأسيس أحزاب سياسية في الهند من بينها أو بالأحرى أبرزها:

***حزب المؤتمر الهندي1885م:** فقد كان هيوم صاحب فكرة تشكيل حزب سياسي هندي كمحاولة منه لجمع الشتات السياسي الهندي بهدف تكوين ثقافة سياسية شعبية موحدة

[1]- تاج السر أحمد حران، المرجع السابق، ص215.

[2]- كاظم هيلان محسن، المرجع السابق، ص25.

[3]- ستار جبار علاوي، باكستان دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الخرطوم، ط1، 2012، ص18.

وتشجيع التجارة والصناعة وتبني وسائل لتدعيم الوحدة الوطنية بين المذاهب الدينية كافة[1]، وقد حمل لواء هذا الحزب شباب الهند الذي تعلم في مدارس الحكومة وأكمل تعليمه في إنجلترا، وقارن بين الحياة السياسية في إنجلترا و ما يفعله الإنجليز في بلادهم فرجعوا إلى بلادهم يهدفون لتحسين حالها السياسي والاقتصادي[2].

وقد عقدت جلسة المؤتمر الأولى في ديسمبر لعام 1885 في بومباي وقرر هيوم ومساعديه دعوة الاجتماع بالمؤتمر الهندي الذي اجتمع في 28-30 ديسمبر 1885 في بومباي وحضره 72 شخصا من مختلف أجزاء الهند وترأسه بونبرجي[3].

وقد ضم المؤتمر أعضاء ذوي اتجاهات سياسية متباينة فكان منهم الليبيرالي الموالي للبريطانيين والراديكالي[4] المطالب بالاستقلال التام، وكانوا في أغلبيتهم من النخبة الهندية المثقفة ومن جميع الأديان في الهند أما مشاركة المسلمين في الحزب فكانت محدودة قياسا على غيرهم من أبناء الديانات الأخرى في الهند ذلك أن زعيمهم سعيد أحمد خان اعتبر أن الحزب لا يمثلهم[5].

وقد تمثلت أهداف حزب المؤتمر فيما يلي:

"1-تعزيز الألفة والمودة بين كل العاملين في خدمة القضية الوطنية.

2-تعزيز المشاعر الوطنية واستئصال الأحقاد والعنصرية والإقليمية والطائفية.

3-مناقشة القضايا الاجتماعية.

---

[1]- مسعود الخوند، المرجع السابق، ص92.

[2]- عبد اللطيف الصباغ، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، ص54.

[3]- ستار جبار علاوي، المرجع السابق، ص18.

[4]- هي الجذرية نسبة إلى جذور الشيء والجذريون أو الراديكاليون هم الذين يريدون تغيير النظام الإجتماعي من جذوره إلا أن استخدام هذا التعبير مختلف من بلد إلى بلد ومن عصر إلى عصر ومن وضع إلى وضع وقد لا يعني شيئا محددا ينطبق على جميع حالات الإستخدام له(ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية،ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د:ط، د:ت، ص782).

[5]- مسعود الخوند، المرجع السابق، ص91.

4-صياغة القرارات وتحديد أسلوب العمل الذي يتلاءم مع القضايا المطروحة سنويا"[1].

وما يلاحظ من طبيعة أهداف المؤتمر أنها كانت محصورة في القضايا الإدارية، وفي طبيعة قرارات الحزب وأصبحت في الدورات اللاحقة لتشمل اشتراك الهنود في الإدارة وتخفيض الضرائب وحماية المصالح الهندية في الخارج، وهكذا نستنتج أن حزب المؤتمر لم يتأسس في البداية من أجل المطالبة بالاستقلال أو مناهضة الاحتلال، فهو تأسس على أعين الإنجليز وبأيدي مؤيدي الاحتلال ومع نشوب الحرب العالمية الأولى تأكد ذلك حيث "قدم حزب المؤتمر ولاءه لبريطانيا وبدأ يقدم المساعدات لها عبر إرسال المحاربين إلى ميادين القتال في مؤتمر مدينة مدارس عام 1915"[2].

وعندما تمرد حزب المؤتمر الابن غير الشرعي للإنجليز على الحكومة البريطانية في الهند أوحى البريطانيون إلى زعماء المسلمين بحمل عرائض إلى الحاكم العام تطالبه بتخصيص مقاعد في البرلمان للمسلمين بحكم أنهم أقلية ووافقت السلطات البريطانية على مطالب المسلمين واعتبرتها خطوة على طريق إنهاء العداء بين المسلمين والإنجليز[3].

وكما جاء في كتاب آسيا الحديث والمعاصر لعبد اللطيف الصباغ بذكره لمقولة أغاجان في مذكراته:" إن حزب المؤتمر أثبت عجزه في تمثيل مسلمي الهند أو رعاية حقوقهم[....] وقد علمتنا التجارب أنه ليس لنا أمل في إنصافنا عن طريق الانضمام لحزب المؤتمر أو التحالف معه ولذلك فقد طلبنا من نائب الملك بشجاعة عام 1890م، أن يقف أمام الحقائق وجها لوجه طلبا أن يعتبر مسلمي الهند أمة ضمن أمة لا مجرد أقلية أمة يجب أن تضمن حقوقها"[4].

---

[1]- ستار جبار العلاوي، المرجع السابق، ص19.

[2]- مسعود الخوند، المرجع السابق، ص92.

[3]- عبد اللطيف الصباغ، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، ص57.

[4]- نفسه، ص 56-57.

***حزب الرابطة الإسلامية1906م:**

كان نجاح الوفد الإسلامي في رفع مطالب المسلمين الانتخابية إلى نائب العام حافزا على تأليف جماعة ترى حقوق المسلمين فأسست في 30 ديسمبر 1906م، الرابطة الإسلامية من مجموعة منتقاة من الطبقة الوسطى[1] وهذا بعد الاجتماع في نفس اليوم الذي كان برئاسة نواب سليم الله خان وتم على إثرها اختيار نواب وقار الملك رئيسا لها.

وكغيرها من الأحزاب كان لها أهداف مسطرة من بينها:

"1-حماية حقوق المسلمين.

2-الرابطة بين المسلمين والحكومة البريطانية وإزالة الجفوة بينهما وبين المستعمر.

3-إزالة الخلافات مع الطوائف الأخرى والحفاظ على علاقات المودة"[2].

واستمرت الرابطة تعمل سرا عشر سنين إلى أن اكتشفها الإنجليز فأمروا محمود الحسيني أن يغادر الهند وقبضوا على أعوانه: أبو الكلام آزاد [3]، حضرت مهاني ظفر الله خان، محمد علي جناح[4]، شوكت رحمت علي وتأسست على إثرها جمعية الخلافة عام

---

[1]- كاظم محسن هيلان، المرجع السابق، ص28.

[2]- عبد اللطيف الصباغ، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، ص57.

[3]- خير الدين أسعد ولد عام 1888م في أسرة قاومت الاستعمار البريطاني، واشترك أبوه في ثورة 1857م وبعد فشلها هرب إلى الحجاز وتزوج من سيدة عربية وهناك التقى محمد إقبال، ثم انتقل إلى القاهرة ودرس في الأزهر ورجع عام 1912 إلى الهند، واشترك في حزب المؤتمر الهندي وكان يطالب بالاستقلال التام للهند المتحدة عن بريطانيا وتولى منصب وزراء المعارف وانتخب نائبا لرئيس حزب المؤتمر ثم رئيسا، وبقي في هذا المنصب حتى توفي 22 فيفري1958.(ينظر: محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص48) للمزيد(ينظر: مولانا أبو الكلام آزاد، الهند تظفر بالحرية، تر:نبيلة يوسف الزواوي، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، ط1، 2011م).

[4]- ولد عام 1876م في مدينة كراتشي من أسرة هندوسية اعتنق منصب الإسماعيلية وتزوج مجوسية، درس القانون في إنجلترا انتسب إلى حزب الرابطة بعد تأسيسها بسبع سنوات ترأس اللجنة التي شكلتها الرابطة بالاشتراك مع المؤتمر للمطالبة بالحكم الذاتي للهند عام 1916م تولى رئاسة حزب الرابطة 1936م حتى تولى رئاسة باكستان توفي في 11 سبتمبر1948م.(ينظر: محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص45)، للمزيد(ينظر: عباس محمود العقاد، القائد عظم محمد علي جناح، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط1، 2012م).

1920، برئاسة غلام محمد فتو، وميان محمد حاجي خان الذي تسلل لها غاندي[1]، ونصحهم بالانضمام إلى حزب المؤتمر فانضمت إليه جمعية الخلافة وتبعتها بقية الأحزاب الإسلامية اعتمادا على الثقة لغاندي وعقد المؤتمر سنة 1920، حيث عرض الأعضاء المسلمون فكرة استقلال الهند بدل إصلاح حالة الهند التي كان يتبناها المؤتمر[2].

وقد اقتضت المصلحة انتقال محمد علي جناح من حزب المؤتمر إلى حزب الرابطة، والذي تولى زعامته فيما بعد (1938) الذي غير فكر الشعب الهندي المسلم ودب فيهم الحياة من جديد خاصة بعد ظهور حزب هندوس مضاد يدعى حزب "هندومهاسيا" قام عليه هندوس متعصبون يدعون إلى بعث الهندوسية من جديد وتطهير البلاد من المسلمين الدخلاء فزادت حدة الخلاف ورأى المسلمون في الرابطة ملاذا لهم[3]. خاصة بعد أن أظهر المؤتمر تعاونه مع الانجليز، وبعدها رفع محمد علي جناح حدة مطالبه وطالب بتقسيم الهند وشهد عام 1939م عددا كبيرا من المشروعات المقدمة التي تدعو إلى إقامة دولة أو دول إسلامية واجتمعت اللجنة العاملة للرابطة الإسلامية لعموم الهند عام 1939م، وقررت معارضة مشروع الإتحاد الفيدرالي الذي تضمنه قرار حكومة الهند عام 1935م ودعت إلى تقسيم البلاد إلى هند إسلامية وهند هندوسية[4].

---

[1]– موهانداس كرمشاندغاندي، ولد في أكتوبر 1869م ببلدة بورمندار كان أبوه من رجال الإدارة، أوفده إلى إنجلترا حيث درس القانون بجامعة لندن، ورجع إلى الهند (1891م) وبعد عامين انتقل إلى جنوب إفريقيا واشتغل بالمحاماة في مدينة جوهانسبورغ ثم عمل ضد التفرقة العنصرية وسافر بعدها إلى لندن وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى نظم وحدة إسعاف هندية، ولكن رجع إلى الهند (1915م) وبعد الحرب قام بحركة عدم التعاون وسير المظاهرات، ثم مقاطعة البضائع وإحراقها في بومباي، ثم تنظيم العصيان المدني وحكم عليه بالسجن عام 1922م، وفي عام 1930م قاد مظاهرة كبرى إلى البحر لمعارضة قانون احتكار الملح ثم أخذ يوجه سياسة حزب المؤتمر، وأغتاله أحد غلاة الهندوس في دلهي 30 جانفي 1947م. (ينظر: محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص44).

[2]– جميل عبد الله محمد المصري، المرجع السابق، ص342.

[3]– عبد اللطيف الصباغ، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، ص57.

[4]– جميل عبد الله محمد المصري، المرجع السابق، ص343–344.

2-في كشمير 1932م

أهانت حكومة المهاراجا شعور المسلمين، حتى ذاقوا ذرعا بحكام هذه الأسرة، فانفجروا سنة 1931م عن ثورة كادت تؤدي بحكم هذه الأسرة، ولكن الإنجليز تدخلوا بالأمر وأعادوا النظام إلى البلاد، لأن الإنجليز وإن كانوا لا يريدون حدوث قلاقل في البلاد إلا أنهم لم يكونوا يريدون أن تقوم للمسلمين قائمة لأنهم كانوا يعلمون أن الهنادكة دوما طوع أمرهم ولكن ثورة المسلمين كانت تخيفهم[1].

وبعدما اجتاحت الحركة الوطنية شبه القارة الهندية ضد الاستعمار البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى أخذت تلك الحركة تزحف نحو كشمير، ليحاول شعبها التخلص من الظلم المسلط عليه[2]، فعندما أسس محمد علي جمعية الخلافة نشأت لها فروع في ولايات الهند كلها، وكان مير واعظ[3]، يوسف شاه من أشهر علماء كشمير من الذين ساهموا في ظهور تلك الجمعية، وهذا ما ساعد على نمو شيء من الوعي السياسي، إضافة إلى ما وقع من أحداث متلاحقة، إذ هدم الهنادكة مسجدا في بلدة رياسي، ومنعوا جمعا من المسلمين في بلدة كوتلي من إقامة الصلاة، ودنس ضابط أمن هندوكي المصحف الشريف[4].

ونظرا لهذه المظالم بدأ المسلمون يعملون على إيجاد تنظيم لهم يطالب بحقوقهم، وقد نتج عن اجتماعات المسلمين تشكيل مؤتمر الوطن الإسلامي برئاسة الشيخ محمد عبد الله، ورغم عنوانه الواضح إلا أنه ضم عددا من الهنادكة، وحضر الجلسة الأولى التي كانت عام 1932م أربعون ألف رجل[5]، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على نقمة الشعب على

---

[1]- إحسان حقي، المرجع السابق، ص46.

[2]- عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص541.

[3]- مير لقب يضاف إلى الأسماء المغولية، ومير في الأصل ميرزاده أي الأمير.(ينظر: محمود شاكر، باكستان، ص68).

[4]- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص95.

[5]- إحسان حقي ، المرجع السابق، ص47.

المهاراجا وسياسته وحكومته[1]، وبرزت مطالب المسلمين في إيجاد هيئة تشريعية شعبية لهم تنظر في مصالح الناس، فاضطر المهاراجا أن يوافق على تكوين الجمعية التشريعية على أن تكون مجرد هيئة استشارية[2]. ولكن بعد مدة انتبه المسلمون إلى أن مؤتمرهم كأنه فرع من حزب المؤتمر الهندي، وأن الشيخ محمد عبد الله ليس سوى منفذ لتعليمات الزعيم الهندي جواهر لال نهرو[3]، لذا رجعوا إلى أنفسهم وشكلوا المؤتمر الإسلامي الكشميري الذي انبثقت منه جبهة تحرير جامو وكشمير أو أنها الجناح العسكري له[4]، واختير شودري غلام عباس رئيسا للمؤتمر الإسلامي الكشميري، والذي دعا منذ أول يوم إلى إنقاذ هذه الولاية من براثن الملك الهندوسي هاري سنج، والانضمام إلى دولة باكستان التي قدم فكرة إنشائها الشاعر محمد إقبال[5] في مؤتمر الرابطة الإسلامية في مدينة إله أباد عام 1930م[6].

واستمر نفوذ المؤتمر في ازدياد حتى أحرز عام 1938م عشرون مقعدا من أصل واحد وعشرين، واتخذ موقف النقد للحكومة لإهمالها مصالح الرعية[7]، ولما رأى الهندوس

---

[1]– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص96.

[2]– جميل عبد الله محمد المصري، المرجع السابق، ص352.

[3]– ولد في 1889م، وهو محام وسياسي من الأقاليم المتحدة، درس القانون في إنجلترا عام 1910م وعاد إلى الهند عام 1912م، ويعد نهرو أحد زعماء حركة الاستقلال في الهند، وأول رئيس وزراء للهند بعد الاستقلال، توفي عام 1964.(ينظر: ستار جبار العلاوي، المرجع السابق، ص23).

[4]– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص96.

[5]– محام وسياسي هندي مسلم، ولد في سيالكوت في 22 فيفري 1873م، ويرجع نسب أسرته إلى براهمة كشمير، أسلم أحد أجداده في عهد الدولة المغولية، هاجر جده محمد رفيق من قرية لوهر في كشمير إلى مدينة سيالكوت في ولاية بنجاب، دخل مدرسة البعثة الأسكوتية في سيالكوت وتعلم العربية والفارسية فيها، ثم انتقل إلى لاهور حيث حصل على الليسانس في الآداب، ثم نال درجة الماجستير في الفلسفة، وعمل مدرسا للأدب الإنجليزي، إنتقل إلى لندن حيث أمضى في جامعة كمبرج زهاء ثلاثة سنوات درس فيها الفلسفة، سافر إلى ألمانيا عام 1907م، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة ميونيخ، وعاد إلى لندن وانتسب إلى مدرسة الإقتصاد والعلوم السياسية وتختص في هاتين المادتين، عاد إلى الهند عام1908م، انتخب عضوا في الجمعية التشريعية بالبنجاب وظل عضوا فيها حتى عام 1927م، وهو نفس العام الذي اشترك فيه في الرابطة الإسلامية، انتخب رئيسا لمؤتمر الرابطة الذي عقد في مدينة إله أباد، توفي في 21 أفريل 1938م.(ينظر: ستار جبار العلاوي، المرجع السابق، ص27–28).

[6]– إحسان حقي، المرجع السابق، ص96.

[7]– جميل عبد الله محمد المصري، المرجع السابق، ص352.

النجاح الكبير الذي حققه المؤتمر الإسلامي والتجاوب السكاني الواسع معه عمل على تأسيس فرع لحزب المؤتمر الهندي في كشمير، وذلك بالتفاهم بين الحاكم الهندوسي هاري سنج وحزب المؤتمر الهندي المركزي الذي كان برئاسة جواهر لال نهرو، وكان هدف هذا الحزب الهندي ضم ولاية كشمير إلى الهند، والسعي لتكون إلى جانب هندوستان فيما إذا انفصلت باكستان واستقلت، والواقع أن هذا الحزب الجديد لم يكن سوى حزب المؤتمر الوطني برئاسة الشيخ محمد عبد الله الذي صار يطلق عليه لقب أسد كشمير، والذي برز بأهدافه وكان له صلات بالكونغرس الهندوكي[1].

وفي عام 1944م وجه حزب المؤتمر الوطني وحزب المؤتمر الإسلامي دعوة للسيد محمد علي جناح رئيس الرابطة الإسلامية لزيارة كشمير، حيث قوبل بحماس بالغ[2]، واجتمع هذا الأخير بأعضاء هذين الحزبين وسعى للتوفيق بينهما، على أن ينضم الشيخ محمد عبد الله إلى حزب المؤتمر الإسلامي، ولكن الشيخ رفض ذلك لأنه مرتبط بالكونغرس وسار بأوامره[3]، فيما يقول إحسان حقي في كتابه مأساة كشمير المسلمة: " أن السبب في امتناعه عن العمل يدا بيد مع الحزب الإسلامي هو أنه كان يطمع أن يكون هو أول رئيس للبلاد بعد خروج الإنجليز من الهند، ولعل الهنادكة كانوا قد وعدوه بذلك، بينما لو انضم إلى الحزب الإسلامي وعمل معه وكان من المقرر أن تنضم كشمير إلى باكستان فتضيع الفرصة على الشيخ"[4].

هذا وقد ظهر التقارب بين محمد علي جناح وحزب المؤتمر الإسلامي حول فكرة إنشاء دولة باكستان فأقلق هذا زعماء حزب المؤتمر الهندي والمهاراجا، وأضعف مركز

---

[1]– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص97.

[2]– جميل عبد الله محمد المصري، المرجع السابق، ص352.

[3]– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص97.

[4]– إحسان حقي، المرجع السابق، ص48.

الشيخ محمد عبد الله أمام الأغلبية المسلمة، فتقرب المهاراجا من الشيخ واختاره وزيرا فقد هو وحزبه ما بقى لهما في نفوس المسلمين الكشمريين من ثقة واحترام[1].

ولعل هذا ما دفع الشيخ محمد عبد الله للقيام في ماي 1946م بشن حملة شعارها "أترك كشمير ضد المهاراجا"، وكان ذلك يعني خروج الأسرة الحاكمة على غرار شعار حزب المؤتمر الهندي "أخرجوا من الهند" ضد الإنجليز[2]، ما جعل المهاراجا الهندوسي يزيد من أعمال العنف ضد المسلمين ويعتقل عدد من زعماء كشمير ومعهم الشيخ محمد عبد الله الذي حكم عليه بالسجن تسع سنين[3]، وحاول نهرو التدخل فمنعه المهاراجا سنج من الدخول سرينجر فاضطر للرجوع، ولكن بعد إعلان تقسيم الهند في 1947م، يخرج الشيخ بناء على طلب نهرو ويتم تعيينه رئيسا للجنة الطوارئ في الولاية، وسيعلن رفضه الاستقلال على أساس إسلامي وأنه يفضل الشكل الوطني القومي، فحملت جماعته اسم المؤتمر القومي لجامو وكشمير، بينما ظل زعماء حزب المؤتمر الإسلامي وعلى رأسهم شودري غلام عباس في السجن، وأعلنوا تمسكهم بمبادئ الإسلام وأن الجهاد الإسلامي هو الطريق للاستقلال بلا مهادنة ولا مساومة[4].

المبحث الثالث: استقلال وتقسيم الهند

لقد تصاعدت حركات التحرر مع مطلع القرن العشرين في أغلب المستعمرات حول العالم بعد الحرب العالمية الأولى، ومن بين هذه الحركات حركة الاستقلال والتحرر في الهند.

إن أكثر ما دفع بالشعب الهندي لمطالبة إنجلترا بالخروج من الهند هو عدم قيام إنجلترا بتحريك ساكن عندما رأت القوات اليابانية تتقدم صوب الحدود الهندية، كما أن الهند

[1]– جميل عبد الله محمد المصري، المرجع السابق، ص352.

[2]– هلال كاظم حميري، المرجع السابق، ص41.

[3]– عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص542.

[4]– جميل عبد الله محمد المصري، المرجع السابق، ص353.

لم تكن راضية أن تمنع من الدفاع عن أراضيها، لهذا وجدت نفسها أمام ضرورة طرد الإنجليز من أرضها[1]، وعلى إثر المظاهرات والاضطرابات التي قام بها زعماء وشعب الهند من أجل تحقيق مطلب الاستقلال التام للهند خاصة بعد فشل مؤتمر سيملا[2] في إحداث تقارب سياسي، وكذلك أمام قوة الحركة الوطنية في الهند وتدهور وضع بريطانيا ومشكلاتها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، ترسخت القناعة لدى الحكومة البريطانية برئاسة أتلي بضرورة دراسة الأوضاع في الهند، ووصلت إلى نقطة الانسحاب من الأراضي الهندية في 20 فيفري 1947م وحدد موعد التنفيذ في أوت 1947م[3]، لنقل السلطة إلى أيادي هندية مسؤولة.

هذا وقد جاء في قانون الاستقلال ما يلي:" تنشأ اعتبارا من 15 أوت 1947م دولتان مستقلتان من طراز الدومينونات[4] في الهند، تعرف إحداهما بالهند وثانيهما بباكستان، وسيكون في كل دولة حاكم عام الدومينون يتم تعيينه من قبل صاحب الجلالة". وتبعا لهذا القانون ظهرت جمهورية الهند وجمهورية باكستان الإسلامية[5].

وقد قام هذا التقسيم على أساس ديني بحت، حيث أن المناطق ذات الأغلبية المسلمة تنضم إلى باكستان، والمناطق ذات الأغلبية الهندوسية تنضم إلى الهند، أما فيما يخص الإمارات التي كان عددها 560 إمارة (وهناك من يشير إلى وجود حوالي 580 إمارة) فقد

---

[1]– أحمد صالح عبوش، تاريخ العالم في آسيا الحديث والمعاصر، دار الفكر، عمان، ط1، 2010م، ص169.

[2]– إفتتحه نائب الملك رسميا في 25 جوان 1945م، وحضره 22 من الزعماء السياسيين في الهند، وأكد محمد علي جناح أن الرابطة لن توافق على أي دستور إلا على أساس مبدأ الأساسي وهو باكستان، وأن التسليم بها شرط مسبق لأي تعاون، في ما أكد حزب المؤتمر رفض مبدأ التكافؤ الطائفي ورفض تطبيقه في الأقاليم .(ينظر: ستار جبار العلاوي، المرجع السابق، ص38).

[3]– نفسه، ص39–40.

[4]– هي مستعمرات لها نظام حكم ذاتي، حيث يكون للمستعمرة استقلالها الداخلي وحكومتها الخاصة، ومجلسها النيابي مع بقاء إرتباطها بالتاج البريطاني، وخضوعها لإشراف الحاكم العام الذي تعينه بريطانيا، وهذا النظام أوجدته بريطانيا وهو خاص بمستعمراتها.(ينظر: محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص81).

[5]– محمود شاكر، باكستان، ص41.

اختلف الوضع فيها قليلا[1] حيث تقرر لهذه الولايات الحق في الانضمام إلى أي من الهند أو باكستان أو البقاء مستقلة، على أن تحدد رغبتها قبل يوم 15 أوت 1947م[2].

وقد خاطب اللورد مونتباتن[3] الهند عشية إعلان الاستقلال كل الأمراء الهنود في هذا الشأن وأفهمهم بوضوح:" إنكم أحرار بأن تنظموا إلى الهند أو باكستان ولا تتغاضوا عن الأوضاع الجغرافية لولايتكم، ولا أن تبتعدوا عن الدولة التي تجاوركم ولا أن تتغاضوا عن مصالح شعوبكم"[4]، وقد حددت كل ولاية رغبتها في الانضمام للهند أو باكستان، ماعدا ثلاث إمارات وهي جوناكده وحيدر أباد وكشمير[5].

ففي ولاية جوناكده وهي مقاطعة ساحلية في شبه جزيرة كوجران، كان الحاكم مسلما وأغلبية الشعب من الهندوس، وقد أراد حاكمها الانضمام إلى باكستان فاعترضت الهند واحتلت الإمارة بالقوة[6].

---

[1]– André Dulait et d'autre, Rapport d'information fait au nom de la commusion des affaires étrangères de la défense et des forces armées à la suite d'une mission effectuée du 3 au 10 mars 2002 en inde au Pakistan, N°336, sénat session ordinaire de 2001-2002, P9.

[2]– آلاء حسين محمد، المرجع السابق، ص200.

[3]– هو آخر نائب ملك بريطاني على الهند، عين من قبل حكومة العمال البريطانية التي ترأسها أتلي في فيفري 1947، وذلك للإشراف على خطوات عملية استقلال الهند، وقد ولد لويس فرانسيس فيكتور نيكولاس في 25 جوان 1900 في فروجمورهاوس في ويندسور في إنجلترا، وكان والده الأمير لويس بيتنبيرغ من كبار الدوقات في هيس، وكانت أمه الأميرة أليس حفيدة الملكة فكتوريا، إنضم إلى البحرية الملكية في دارت ماوث 1913–1916م، وفي أكتوبر 1934م عين رئيسا لقيادة جنوب شرق آسيا، عاد من الهند ليخدم في القوات البحرية من 1948 حتى 1956م، ثم أصبح قائدا في أركان الدفاع من 1959 إلى 1965م، أصبح اللورد مونتباين على جزيرة وايت في بريطانيا عام 1974م، عندما تقاعد من الخدمة، إغتيل على يد شرطي في الجيش الجمهوري الايرلندي في 27 أوت 1979.(ينظر: ستار جبار علاوي، المرجع السابق، ص42).

[4]– عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص544–545.

[5]– عبد اللطيف الصباغ، موقف مصر من قضية كشمير(1947–1958) دراسة وثائقية من واقع أوراق الخارجية المصرية، "مجلة كلية الآداب"، ع1، بنها، 2001م، ص5.

[6]– صفوت سيد أحمد حسن،موقف مصر من قضية كشمير وأثره على العلاقات المصرية الباكستانية 1947–1952،كلية 1952،كلية التربية، جامعة دمنهور، د: ت ، ص4.

أما حيدر أباد التي تقع في هضبة الدكن وسط الهند وتبلغ مساحتها 350.000 كم^2 ويزيد سكانها عن 13 مليون نسمة، فيحكمها أيضا رجل مسلم مثل جوناكده وشعبها هندوسي، وقد رأى حاكمها أن يلتحق بباكستان، ثم رأى أن لا يلتحق بأي من الدولتين[1]، فعقدت الهند معه اتفاقا مؤقت لمدة عام يتقرر خلالها مصير الإمارة[2]، كما اقترحت الأمم المتحدة استفتاء لكن الهند رفضته وادعت حججا واهية، وقامت بالهجوم عليها في 14 سبتمبر 1948م بعد مقاومة ضئيلة، وبعد وفاة علي جناح بيومين[3].

وقد جاء ضم الولايتين المذكورتين عنوة، على اعتبار أن التقسيم على أساس ديني، لكن لم يتم الأخذ بهذا المبدأ مع كشمير، التي كان من المتوقع ووفق معيار الأغلبية المسلمة أن تكون من نصيب الباكستان[4].

كما يقول حمدي شفيق في كتابه صرخة من كشمير: " أن حقائق الجغرافيا تؤكد أيضا حتمية انضمام كشمير إلى باكستان، إذ ليس لها طريق للاتصال بالعالم الخارجي سوى الأراضي الباكستانية، والميناء البحري الوحيد لكشمير هو مرفأ كراتشي بباكستان، كما أن كشمير هي الامتداد الحيوي والإستراتيجي لباكستان، إذ تتبع الأنهار الثلاثة التي تروي أراضي باكستان من كشمير، وهي نهر السند وجيلم وجناب"[5]. ونتيجة لهذا فقد اعتقد محمد علي جناح أن التاريخ والدين والشعب المسلم في صالحه، في حين كان نهرو على يقين بأن حاكم كشمير في صالحه، وبدأ التنافس دون النظر لرغبات شعب كشمير[6].

ولما كان أمير البلاد هندوكيا فقد اتفق مع الهنادكة على أن يضم كشمير للهند، ولكي ينجح في مؤامرته ولا يثير شكوك الباكستانيين فإنه لجأ إلى الحيلة وعقد في 10 أوت

---

[1]– محمود شاكر، باكستان، ص42.

[2]– صفوت سيد أحمد حسن، المرجع السابق، ص4.

[3]– محمود شاكر، باكستان، ص42.

[4]– عبد اللطيف الصباغ، موقف مصر من قضية كشمير (1947–1958م)، ص5.

[5]– حمدي شفيق، المرجع السابق، ص12.

[6]– عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص545.

1947م أي قبل إعلان استقلال البلدين بخمسة أيام اتفاقا مع الحكومة الباكستانية على بقاء الأوضاع كما هي عليه، وبذلك أصبحت باكستان مسؤولة كما كان الإنجليز عن الدفاع عن هذه الولاية وعن شؤونها الخارجية وعن المواصلات والبريد[1].

ولإظهار حسن نية الأمير أمر بإخراج الشيخ محمد عبد الله من السجن بعد ما كان قد حكم عليه بتسع سنوات إثر قيامه بثورة ضده[2] وفي خطوة تالية تبين سوء نيته فلما أراد المسلمون الاحتفال بيوم باكستان ورفعوا الأعلام الباكستانية معبرين بذلك عن رغبتهم في الانضمام لها وأمر بتمزيق الأعلام التي رفعوها وأغلق جميع الصحف الموالية لباكستان[3]،كما قام بنزع السلاح من المسلمين العاملين في الجيش والشرطة الكشميرية، ثم هاجم البيوت ونزع ما كان لدى السكان المدنيين من أسلحة، وقد اعترض الأهالي على هذه الإجراءات المريبة[4] ما أدى إلى انفجار ثورة في منطقة بونش بقيادة السردار محمد إبراهيم خان، والذي اصدر المهاراجا في حقه أمرا بالقبض عليه ولكنه تمكن من الهرب إلى باكستان[5].

وبعد هذه الاضطرابات بدا الصراع بين الهند وباكستان وبرز بصورة واضحة ساقت كلا الطرفين إلى خوض حروب فيما بينهما[6].

---

[1]- إحسان حقي، المرجع السابق، ص50-51.

[2]- نفسه، ص50-51.

[3]- جميل عبد الله محمد المصري، المرجع السابق، ص353.

[4]- حمدي شفيق ،المرجع السابق، ص 12.

[5]- جميل عبد الله محمد المصري، المرجع السابق، ص354.

[6]- عبد اللطيف الصباغ،موقف مصر من قضية كشمير (1947-1958)، ص6.

المبحث الأول: حرب 1947-1964م.

1-حيثيات الحرب

بعد الإجراءات التي قام بها المهاراجا من اعتداءات وفرض للضرائب الباهظة ونزع لأسلحة السكان المدنيين والشرطة، ثار أهالي كشمير في مقاطعة بونش في جويلية 1947م، وفي شهر أوت رد المهاراجا سينج على الثورة بتعزيز الحاميات في بونش بأفراد من الهندوس والسيخ الذين قاموا بمذابح طائفية، أبيد على أثرها 237 ألف مسلم وأدت إلى فرار العديد من المسلمين إلى باكستان[1]. وفي 23 من شهر أكتوبر دخل إلى كشمير مجاهدون من قبائل الباتان الواقعة شمال غرب باكستان للدفاع عن إخوانهم المسلمين الذين يتعرضون للمذابح من قبل الهندوس[2] وقد تمكن الثوار من أن يوقفوا العصابات الهندوكية عند حد من حدود البلاد، وانشأوا في القسم الذي حرروه جمهورية كشمير الحرة أو آزاد كشمير وهي تابعة إلى باكستان[3]، وقد اختار السردار محمد إبراهيم خان مدينة مظفر أباد عاصمة لها في 24 أكتوبر 1947 [4]، وقد استطاعت المقاومة التقدم حتى سارينجر عاصمة كشمير واضطر المهاراجا سنج مغادرتها باتجاه الحدود الهندية ومن هناك كتب رسالة إلى الهند يطلب منها النجدة وإرسال جيش لصد الزاحفين وإخماد ثورة الشعب وقد رفضت الهند تقديم المساعدة إليه إلا إذا انضمت كشمير إليها، هو ما تحقق بالفعل حيث قدم طلبا بذلك يوم 26 أكتوبر 1947م[5] وعرفت رسالة المهاراجا بوثيقة الانضمام والتي جاء في فحواها ما يلي: "أن دولته تتاخم الدولتين-الهند وباكستان- وأنه كان يأمل في بعض الوقت ليقرر انضمامه إلى أي منهما أو الاستقلال مع المحافظة على العلاقات الودية معهما، ولكنه إزاء تطور الوضع لم

---

[1]- André Dulait et d'autre, op. cit, p10.

[2]- حمدي شفيق، المرجع السابق، ص13.

[3]- إحسان حقي،المرجع السابق، ص51.

[4]- عبد اللطيف محمد الصباغ ،موقف مصر من قضية كشمير (1947-1958)، ص6.

[5]- صفوت سيد أحمد حسين، المرجع السابق، ص5.

يعد هناك مفر إلا طلب المعونة من حكومة الهند التي أعلن أنها لا تستطيع مساعدتي إلا إذا أعلنت انضمامي لها، ولذا قررت الانضمام إلى الهند"[1].

قبلت الهند على الفور بضم ولاية كشمير وذلك في اجتماع لهيئة الدفاع في 27 أكتوبر 1947م، فقد كتب الحاكم العام للهند اللورد مونتباتن إلى الملك الهندوسي للولاية ما يلي:" وفقا لسياستنا إذا أصبحت مسألة انضمام ولاية ما من المسائل الخلافية يرجع فيها إلى رأي الشعب، فإن حكومتنا بشأن انضمام ولاية جامو وكشمير إلى إحدى الدولتين تريد أن تحل بالرجوع إلى الرأي العام فور إعادة الأمن والاستقرار إلى الولاية"[2].

وبهذا فقد تعهدت بإجراء استفتاء في الولاية بمجرد إعادة الاستقرار بها وسحب قواتها منها، ولكن اتضح أن هذه الدعوة ما هي إلا وسيلة تساعد الهند في احتلال كشمير[3].

فقد سارعت الهند إلى إرسال قواتها العسكرية بحجة مساعدة حاكم كشمير الهندوسي على استعادة الأمن والنظام وكان حجم قواتها كبيرا، وكما يلي:

1-إنزال مجموعة كبيرة من الجنود في مطار سرينجار في 27 أكتوبر 1947م، وانضمت إلى قوات باتيالا الهندية التابعة للحاكم الهندوسي.

2-إرسال الفيلق الهندي 161 مع إرسال طابور مدعم بآليات عسكرية مضافا إليها ثلاثة ألوية مجحفلة.

3-إنشاء قيادة فرعية للسلاح الجوي في منطقة جامو لتكون قريبة من منطقة المعارك[4].

وبدأت القوات الهندية عملياتها بالتعاون مع جيش ولاية كشمير التابع للمهاراجا في إيقاف تقدم قوات آزاد نحو سرينجار، ولم تجد هذه القوات المدربة صعوبة في إخراج القبائل

---

[1]- فلة عربي عودة، قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011م، ص17.

[2]- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص101.

[3]- فريق البحوث والدراسات الإسلامية، المرجع السابق، ص110.

[4]- محمد سلمان حمد الجنابي، المرجع السابق، ص31.

من وادي كشمير وبارامولا وأسفل معابر جيلوم إلى النقطة الواقعة وراء يوري، إلا أنها علقت هناك لأن خطوط الاتصالات والإمداد أصبحت بعيدة ومعرضة للخطر مما جعل رجال القبائل تنتقل بأسلوبها إلى حرب العصابات[1]، حيث نجحت الى حد ما بهذا الأسلوب من عرقلة التقدم الهندي، وقد أسهمت الثلوج المتساقطة شتاءا في إيقاف تقدم الجيش الهندي، إلا أن الهند استغلت فترة الشتاء في تحسين طرق التمويل تمهيدا للهجوم الربيعي الذي تمكنت من خلاله الاقتراب من بونش[2].

وما إن بدأ القتال غير المتكافئ مع المسلمين في جامو وكشمير رأى محمد علي جناح وبضغط شعبي تدخل الجيش الباكستاني، فما كان منه إلا أن يصدر تعليماته لقائد قواته الجنرال دوجلاس قائد القوات الباكستانية بأن يرسل قواته إلى كشمير[3]، لكن القائد أدرك أن معنى ذلك صداما عسكريا بين الهند وباكستان، وهذا ما لا يوافق عليه، أما إذا أصرت باكستان على ذلك فإن جميع الضباط البريطانيين في الجيش الباكستاني سوف يستقيلون من الجيش، وبذلك وضعت بريطانيا بالتواطؤ مع الهند محمد علي جناح في موقف حرج، إذ كان عليه أن يستسلم للتدخل العسكري الهندي في كشمير[4].

وقد مارس الهنادكة جرائم عديدة ولم يكتفوا بهذا بل لجأوا إلى ما هو أفضع من ذلك إذ عمدوا إلى إخلاء البلاد من المسلمين بحيلة أن أعلنوا في 5 نوفمبر 1947م أن باكستان تطلب أن يذهب المسلمون إليها[5]، وحددت لهم المكان الواجب التجمع فيه من أجل نقلهم، وما إن تجمع المسلمون في المكان المحدد حتى أطلقت عليهم النيران، وتم قتل ما يزيد عن

[1]– كاظم هيلان محسن، المرجع السابق، ص146.

[2]– صفوت سيد أحمد حسين، المرجع السابق، ص5.

[3]– محمد سلمان حمد الجنابي، المرجع السابق، ص31–32.

[4]– نفسه، ص32.

[5]– إحسان حقي، المرجع السابق، ص52.

نصف مليون مسلم، واستطاع عدد مماثل لهم أن يفر إلى باكستان، وأخذ الجنود الهنود يقبضون على الفتيات المسلمات لهتك أعراضهن، ويقطعن أثداء النساء أمام أهلهن[1].

وقد اجتمع الحاكم العام للهند اللورد مونتباتن بعد اعتذار رئيس الوزراء الهندي نهرو بسبب مرض ألم به، مع محمد علي جناح بعد دعوة من هذا الأخير، وتم عقد المؤتمر في لاهور لبحث الموقف بعد الاجتياح الهندوسي، وعقد اللقاء في نوفمبر 1947م وقدم جناح مقترحاته، وأهمها:

-الأمر بوقوف المجزرة التي يقوم بها الهندوس في كشمير فورا.

-انسحاب القوات الهندوسية ورجال القبائل معا من كشمير.

-منح الحاكمين السلطة الكاملة لإعادة السلام والإعداد لاستفتاء عاجل.

ولكن الهند رفضت هذه المقترحات، واستمر القتال[2].

ومع أن القوات الهندية كانت تواجه بأسلحتها الحديثة الثوار الكشمريين وكتائب المتطوعين المسلحين بأسلحة عادية وتقليدية، إلا أنهم كانوا يقاومون الجيش الهندي مقاومة باسلة واستطاعوا أكثر من مرة إعاقة تقدمه والمحافظة على كشمير الحرة[3].

وبعد كل هذه الأحداث لم يعد بدا من تدخل الجيش الباكستاني بعد أن أصبح حتى النظام السياسي في إسلام أباد مهددا، وبهذا دخلت القوات النظامية الباكستانية رسميا في القتال في أواخر شهر مارس 1948م[4] بين الهندوس بدعم من القوات الهندية وبين الجيش الكشميري المدافع عن كشمير الحرة ويساعده رجال القبائل والجيش الباكستاني[5]، استمر

[1]- فريق البحوث والدراسات الإسلامية، المرجع السابق، ص110.

[2]- سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص26.

[3]- تاج السر أحمد حران، المرجع السابق، ص216.

[4]- سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص13.

[5]- فريق البحوث والدراسات الإسلامية، المرجع السابق، ص110.

القتال فترة تزيد عن العام حتى توقف في جانفي 1949م[1]، وعند نهاية هذه الحرب كانت كشمير مقسمة، جزء في الهند وهو ما بات يعرف بولاية جامو وكشمير، وجزء في باكستان والذي أصبح يعرف بآزاد كشمير، فكانت هذه الحرب بداية لصراع طويل بين الجانبين الباكستاني والهندي حول كشمير[2].

2-محاولات مجلس الأمن لتسوية النزاع

في 31 ديسمبر 1947م رفعت القضية إلى هيئة الأمم المتحدة[3]، وفي اليوم التالي أي الأول من جانفي 1948م، عرضت الهند القضية على مجلس الأمن الدولي بحجة أن باكستان كانت تقدم المساعدة إلى الغزاة[4]، وتشجع رجال القبائل لإثارة الفوضى في بلادها وحملتها مسؤولية الاضطرابات الواقعة في كشمير[5]، وطلبت الهند من مجلس الأمن أن يأمر باكستان بسحب رجال القبائل الذين دخلوا ولاية جامو وكشمير، ولكن مجلس الأمن لم يقر موقف الهند وطالب الطرفين في 17 جانفي بتحسين الجو والامتناع عن القيام بأي شيء يزيد من التوترات، ولكن الهند لم تبال بأوامر مجلس الأمن وقامت بزيادة قواتها والعمليات العسكرية في كشمير[6].

وفي 20 جانفي قرر مجلس الأمن إنشاء لجنة للوساطة والتحري تتكون من ثلاثة أعضاء، وهي لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان، بحيث تسافر اللجنة إلى كشمير في أقرب وقت ممكن لدراسة الموقف وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن[7].

---

[1]- محمد سلمان حمد الجنابي، المرجع السابق، ص32.

[2]- عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص547.

[3]- إحسان حقي، المرجع السابق، ص52.

[4]- هلال كاظم حميري، المرجع السابق، ص444.

[5]- جميل عبد الله محمد المصري، المرجع السابق، ص355.

[6]- سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص32-33.

[7]- عبد اللطيف الصباغ، موقف مصر من قضية كشمير (1947-1958م)، ص5.

وأعيد تشكيل اللجنة بقرار جديد في 21 أفريل 1948م، وتشكلت اللجنة هذه المرة من خمسة أعضاء، ووصلت اللجنة يوم 7 جويلية ودخلت على الفور في مشاورات مع السلطات الباكستانية والهندية، واتخذت قرارها في 13 أوت 1948م بعد أن قامت بعمليات المسح اللازمة، وجاء فيه:

1-وقف القتال وتحديد خط وقف إطلاق النار.

2-تجريد ولاية جامو وكشمير من القوات العسكرية[1]، ومعناه أن تسحب الهند قواتها المسلحة من كشمير بالتدرج بعد انسحاب القوات القبلية والمتطوعين الباكستانيين، ثم تقوم السلطات المحلية بإدارة الإقليم الذي تجلو عنه القوات الباكستانية تحت إشراف لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان[2].

3-إجراء استفتاء محايد تحت إشراف الأمم المتحدة لتقرير مصير كشمير وانضمامها إما للهند أو باكستان[3].

وقد طبق من هذا القرار البند الأول المتعلق بوقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من جانفي 1949م، وبالرغم من محاولات الأمم المتحدة المتكررة لتنفيذ القرارين، وتعيين وسطاء دوليين لتطبيقهما، إلا أن جهودهم لم تحقق أي نجاح في مسألة نزع السلاح[4].

كما رفضت الهند عمل الاستفتاء واعتبرت المنطقة الخاضعة لها أرض هندية[5].

قامت الهند وباكستان بالرغم من قبولهما فيما بعد لبعض قرارات لجنة الهند وباكستان وتوصلهما إلى عقد اتفاق بينهما في 17 جويلية 1949م، يحدد مواقع كل منهما في كشمير

---

[1]- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص74.

[2]- سمعان بطرس فرج الله، قضية كشمير بين الهند وباكستان، "مجلة السياسة الدولية"، ع 3، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1966م، ص36.

[3]- محمد عوض الهزايمية، المرجع السابق، ص230.

[4]- صفوت سيد أحمد حسين، المرجع السابق، ص5.

[5]- André dulait et d'autre, Op.cit, P10.

وينهي حالة الحرب القائمة بينهما– قامتا بإعاقة عمل اللجنة وتفسير القرار كل حسب رغبته مما أدى إلى إعلان فشل هذه اللجنة التي رفعت تقريرها إلى الأمم المتحدة، وصدر قرار بتعيين وسيط دولي لبحث المسألة في 14 جانفي 1950م، والذي أعلن هو الآخر فشله في أوت من العام نفسه نظرا لرفض التعاون الهندي، وبدا كأن الهند تريد فرض موضوع التقسيم على كشمير خاصة وأنها تسيطر على الجزء الأكبر من أراضيها[1]. حيث أن ثلثي مساحة كشمير وأربعة أخماس السكان وقع تحت السيطرة الهندية، وثلث المساحة وخمس السكان تحت سيطرة باكستان[2].

وفي 14 مارس 1950م اتخذ مجلس الأمن قراره رقم 80 واقترح فيه تحديد خط وقف إطلاق النار المحدد سلفا[3]، كما اعتمد اقتراحات لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان في قرار قدمته كوبا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في نفس اليوم، وتضمن التأكيد على احترام اختيار شعب كشمير من خلال تجسيد مبدأ الاستفتاء، فقبلت باكستان هذا القرار في حين رفضته الهند[4].

وبعد فشل عملية الاستفتاء ذهب كل طرف للتصرف دون ما أي التزام اتجاه الطرف الآخر، وبما ينسجم ومصالحهما الوطنية[5].

وعلى إثر هذه الأوضاع عين السيد أوبن ديكسون (أسترالي الجنسية) وسيطا دوليا بدلا من لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان، والذي حاول التقريب بين وجهات نظر

[1]– عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص548–549.

[2]– محمد سلمان الجنابي، المرجع السابق، ص32.

[3]– سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص35.

[4]– فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص37.

[5]– محمد سلمان حمد الجنابي، المرجع السابق، ص32.

الطرفين، إلا أن معظم مجهوداته باءت بالفشل، وأعلن اقتناعه بأن موافقة الهند على نزع السلاح أو قبول شرط الاستفتاء لن يتم الحصول عليها وبأي شكل من الأشكال[1].

وفي 21 مارس 1951م أكد مجلس الأمن قراراته السابقة وقراري لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان، ونص كذلك على تعيين فرانك جراهام الأمريكي خلفا للسيد ديكسون، وناشد الطرفين المتنازعين في حالة فشل وسيط الأمم المتحدة في تحقيق نزع سلاح كشمير خلال ثلاثة أشهر، أن يعرض الموضوع على محكم دولي[2]، ولكن الدكتور جراهام قد فشل أيضا في مهمته بعد أن قدم خلالها أربعة تقارير للأمم المتحدة في الفترة بين أكتوبر 1951م وسبتمبر 1952م، وعلل سبب فشله بصلابة الموقف الهندي[3]، وفي 23 ديسمبر 1952م أصدر مجلس الأمن قرارا يحث من خلاله الهند وباكستان على الاتفاق خلال ثلاثين يوما على تجريد كشمير من السلاح، لكن الهند رفضت القرار مرة أخرى في حين وافقت باكستان عليه[4].

هذا دون أن ننسى أن الهند قد استغلت موقف الشيخ محمد عبد الله المعادي لباكستان، واتخذت منه حجة وعينته رئيسا لوزارة كشمير[5]، ولكنه سرعان ما اتضحت ميولاته ميولاته ورغبته في الاستقلال الذاتي، خاصة من خلال اقتراحه في جوان 1953م الذي ركز على ضرورة تسوية قضية كشمير على أحد الأسس التالية:

1-إجراء استفتاء عام.

2-استقلال كشمير استقلالا تاما.

---

[1]- فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص37.

[2]-سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص38.

[3]-عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص551.

[4]-هلال كاظم حميري، المرجع السابق، ص447.

[5]-جميل عبد الله محمد المصري، المرجع السابق، ص355.

3-استقلال كشمير، ولكن مع خضوعها لرقابة مشتركة بين الهند وباكستان على شؤونها الخارجية وشؤون الدفاع[1].

وهذا ما دفع بالهند إلى الزج به في السجن عام 1953م إلى غاية 1958م، وعينت مكانه بخشي غلام محمد[2].

وفي الوقت الذي دخل فيه رمز المقاومة الكشميرية الشيخ عبد الله السجن، حدث تفاهم بين الهند وباكستان حول كشمير في اجتماع ضم لياقت علي ونهرو في دلهي، صدر عنه بيان مشترك في 20 أوت 1953م أكد خلاله عزمهما المشترك على تسوية قضية كشمير وفقا لرغبة شعبها، وعن طريق إجراء استفتاء محايد والوصول إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة بينهما ومنها مسألة نزع السلاح في كشمير[3].

ولم يشر البيان إلى الأمم المتحدة، ومعنى ذلك أنهما قرارا تسوية النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة دون أي وساطة خارجية[4]،لكن كان يبدو أن هناك شيئا آخر وهو رغبة الهند خاصة في المماطلة وإبقاء الوضع على ما هو عليه في كشمير، أي بقائها مقسمة حسب خط وقف إطلاق النار مما أدى إلى فشل هذا الاتفاق بين الهند وباكستان[5].

وقد ازداد موقف الهند تصلبا تجاه القضية الكشميرية بعدما أصبحت باكستان من الدول ذات الحضور القوي في آسيا[6]، بعدما انضمت إلى حلف جنوب شرقي آسيا عام 1954م، كما أنها كانت عضوا في الحلف المركزي (حلف بغداد سابقا) في 1955م[7].

---

[1]-سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص38-39.

[2]- جميل عبد الله محمد المصري، المرجع السابق، ص355.

[3]- عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص551-552.

[4]- سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص38.

[5]- عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص552.

[6]- André Dulait et d'autres, Op.cit, P10.

[7]- إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر-الجناح الأسيوي-، ج1، دار المريخ للنشر، الرياض، د: ط،1995م، ص274.

هذا وقد عبرت الهند على لسان وزيرها الأول في 1954م حول انضمام باكستان لحلف جنوب شرقي آسيا بـ: "تقديم المعونة العسكرية إلى باكستان غير تغييرا جوهريا في وضع القضية الكشميرية، وأهدر تماما النتائج التي توصلت إليها جميع المفاوضات السابقة"، سرعان ما أوقفت الهند جميع المفاوضات احتجاجا منها على عقد ميثاق عسكري بين باكستان والولايات المتحدة ومن ثم نجحت الهند بإعادة النظر في خطة العمل في كشمير[1].

وفي نفس الوقت داخل إقليم كشمير دفعت الهند إلى عقد اجتماع باسم الجمعية التأسيسية لجامو وكشمير، والتي اتخذت قرارها في نوفمبر 1956م بأن كشمير جزء لا يتجزأ من الإتحاد الهندي[2]، وأنه من المحتمل أن تعلن الهند ضم كشمير رسميا في عيد الجمهورية في جانفي 1957م، وعلى إثر هذا الإجراء قدمت باكستان طلبا إلى مجلس الأمن في 16 نوفمبر 1956م لإصدار قرار بعدم الاعتراف بشرعية ضم كشمير إلى الهند، ومطالبتها بتطبيق قرارات مجلس الأمن السابقة القاضية بسحب قواتها من كشمير، وقرر مجلس الأمن بقاء الوضع في كشمير على ما هو عليه[3].

وأكد قراره رقم 122 الصادر في 24 جانفي 1957م بأن أي عمل تقوم به الجمعية التأسيسية التي اجتمعت في جامو وكشمير التي تحتلها الهند لتقرير مستقبل الإقليم لا تشكل تعبيرا عن إرادة شعب جامو وكشمير من خلال الاستفتاء الحر[4].

وبذلك نجحت باكستان في وقف جهود الهند لضم كشمير، ولا شك أن هذا القرار قد أغضب الهند باعتباره تأييدا من الدول الغربية لباكستان[5].

---

[1]– عبد اللطيف الصباغ، موقف مصر من قضية كشمير (1947–1958م)، ص21.

[2]– فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص20.

[3]– عبد اللطيف الصباغ، موقف مصر من قضية كشمير (1947–1958م)، ص22–23.

[4]– فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص39.

[5]– عبد اللطيف الصباغ، موقف مصر من قضية كشمير (1947–1958م)، ص23.

وفي 14 فيفري 1957م قرر مجلس الأمن إرسال قوة دولية إلى كشمير تبعا لرغبة باكستان، وتكليف رئيس مجلس الأمن لشهر فيفري المستر جونار جارينج ممثل السويد الذي قدم تقريره في أواخر أفريل 1957م، وبعد مناقشات طويلة أصدر مجلس الأمن قرارا في 02 ديسمبر 1957م بأغلبية عشرة أصوات وامتناع الإتحاد السوفياتي عن التصويت، ناشد فيه الطرفين بالامتناع عن أي إجراء من شأنه زيادة الموقف خطورة والعمل على تهيئة جو ملائم لاستئناف المفاوضات بينهما[1]، كما اقترح الدكتور جراهام إجراء مباحثات عن كيفية إخلاء القوات الباكستانية لمنطقة آزاد كشمير، وإحلال قوات دولية في المنطقة وداخل أراضي باكستان المواجهة للحدود ضمانا للسلام في المنطقة، وكان هذا في الفترة ما بين 12 جانفي إلى 15 فيفري 1958م[2] ، وقد قبلت باكستان بكل هذه الاقتراحات في حين رفضتها الهند[3] ؛بحجة أن الخلافات ستسوى بين الهند وباكستان، وأن الهند لاتقبل مبدأ التحكيم، وبذلك كسبت باكستان هذه الجولة سياسيا لكنها لم تحقق أي تقدم عن طريق حل المشكلة[4].

وظلت قضية كشمير معلقة طوال أربع سنين إلى أن ثارت من جديد عام 1962م تحت ضغط الأحداث الدولية، حيث طلبت باكستان في جانفي 1962م أن يعقد مجلس الأمن للنظر في اتخاذ تدابير جديدة بشأن النزاع المتعلق بولاية جامو وكشمير، خاصة بعد إدلاء مسؤولي الهند أثناء الحملة الانتخابية بأن وجود آزاد كشمير يشكل عدوانا من جانب باكستان، وأنه يجب وقف هذا العدوان بتحرير إقليم آزاد كشمير، ولذلك تطلب باكستان إلى المجلس أن ينظر في المسألة على وجه الاستعجال[5].

---

[1]– سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص39–40.

[2]– عبد اللطيف الصباغ، موقف مصر من قضية كشمير (1947–1958م)، ص31.

[3]– سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص40.

[4]– عبد اللطيف الصباغ، موقف مصر من قضية كشمير (1947–1958م)، ص31–32.

[5]– سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص40.

رد مندوب الهند بأنه لا وجود لتهديد باستخدام القوة كما تدعي باكستان بل أن الهند عرضت على باكستان التوقيع على إعلان بشأن عدم شن الحرب فلم تقبل باكستان، كما أنه لم يظهر تطور جديد فيها يتعلق بكشمير من خلال اجتماعات مجلس الأمن، فلا يوجد إذن مبرر يقتضي التعجيل بالنظر في مسألة كشمير، وأضاف بأن انضمام جامو وكشمير للهند هو انضمام تام كامل، وأن الهند لا تقبل في وقت من الأوقات إجراء استفتاء في كشمير[1].

وفي ظل تصاعد الموقف المتأزم بين الهند وباكستان قامت الصين[2] بغزو الجزء الشمالي من ولاية كشمير من جهة التبت، واحتلال أراضي تدعي الهند عائديتها لها في عام 1962م[3].

أما بالنسبة لمجلس الأمن فقد اجتمع مرة أخرى في ماي 1964م لكنه لم يتخذ قرارا بشأن قضية كشمير، وكان للقضية مسارات أخرى بعد قيام الحرب الثانية بين الهند وباكستان عام 1965م[4]، بحيث كان موقف باكستان يتجه دائما نحو قبول قرارات مجلس الأمن، المتعلقة بقضية كشمير، في حين ظلت الهند متمسكة برأيها في رفض تلك القرارات[5].

---

[1]– سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص40–41.

[2]– جمهورية الصين الشعبية عاصمتها بكين، وتشغل الصين الجزء الشرقي من آسيا وتزيد مساحتها قليلا على الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقدر بـ 9,561,000 كيلومتر مربع، وعدد سكانها 1,246,871956 نسمة ومعظم الأراضي الملائمة لسكن الإنسان في شرق القارة، وتحيط بها الحواجز الطبيعية، فالبحر من الشرق، والجبال والصحاري في الجنوب الغربي وفي الشمال، وجيرانها في منغوليا في الشمال، وروسيا في الشمال الشرقي والشمال الغربي، وفي الغرب أفغانستان وباكستان وطاجكستان وكازاخستان، وفي الجنوب الهند ونيبال وبوتان وميانمار ولاوس وفيتنام، وفي الشمال الشرقي كوريا الشمالية.(ينظر: محمد عتريس، معجم بلدان العالم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 2001م، ص81–82).

[3]– محمد سلمان حمد الجنابي، المرجع السابق، ص33.

[4]– سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص35–36.

[5]– تاج السر أحمد حران، المرجع السابق، ص220.

المبحث الثاني: الحرب الهندية الباكستانية 1965-1967م

1-مجريات الحرب:

إزاء ما تقدم وعلى الرغم من جهود مجلس الأمن بعد حرب 1947 مع دولتي الهند وباكستان[1]، من أجل إيجاد حلول سلمية حول قضية كشمير، إلا أن هذه المفاوضات باءت بالفشل وأنبأت بحدوث حرب ثانية.

ولقد كانت لهذه الحرب كغيرها من الحروب أسباب لقيامها ولعل من أهمها استفادت باكستان من ضعف الهند بعد انهزامها ضد الصين 1962م وهذا ما سيقودها للاستيلاء على مناطق واسعة من إقليم كشمير وكل الأشرطة الحدودية ما بينهما[2]،- في حرب الهند مع الصين احتلت هذه الأخيرة ما يقارب38 ألف كم^2 من مساحة الإقليم المحاذية لحدودها المسماة لاداخ-[3].

وبعدها توالت الأحداث التي كشفت عن حدوث صراع جديد، فمع بداية عام 1965م نشطت حركة الجهاد الكشميرية وأحرزت انتصارات كثيرة على حكومة الهند المسيطرة على كشمير بالقوة، فرأت الهند أن توسع نطاق حرب باكستان لتكون حربا نظامية فتحفظ ماء وجهها بهزيمتها أمام المجاهدين الكشميريين[4]، وتزامن تطور الأحداث مع وفاة الوزير الأول "نهرو" ومجيء شاستري على رأس الحكومة الذي أظهر منذ البداية توجها أكثر تشددا من نهرو خاصة فيما يتعلق بقضية كشمير[5] وما أجج هذا التوتر الإعلان الرسمي الذي أعلنه شاستري في 1 جانفي 1965م بأن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند[6]، وأنه لا داع لإجراء

---

[1]- جاد طه، سياسة الهيمنة وبؤر التوتر الدولي المعاصرة، مركز زايد العلمي للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2003م، ص21.

[2]- André Dulait et d'autres, Op.cit, P11.

[3]- مسعود الخوند، المرجع السابق، ص99

[4]- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص138.

[5]- فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص22.

[6]- سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص97.

استفتاء على مصيرها مما قطع الأمل لدى أهالي كشمير في تحقيق الاستقلال أو الانضمام إلى باكستان[1].

بعد تبني هذا الموقف من طرف الهند دفع بالحكومة الباكستانية للاحتجاج والبدء في التفكير باستخدام القوة[2].

ومع بداية شهر أوت 1965م حذرت الهند من عمليات تسلل باكستانية إلى إقليم كشمير وما لبثت المعارك أن اندلعت على خطوط وقف إطلاق النار[3]، خاصة بعد اختراق الجيش الهندي لخط وقف إطلاق النار، فأنشأت الهند أربعة مراكز في دولة كشمير الحرة وأعلنت بعدها أنها ردت على تحركات من أسمتهم بالمتسللين الباكستانيين إلى كشمير التي احتلتها الهند، فانهارت المقاومة الهندية، كما أن تخوفها من التفاف باكستان وسيطرتها على إقليم جامو الكشميري[4]، هذا ما أدى بها إلى عدم الاستسلام فقامت بهجوم على الحدود الباكستانية في منطقة لاهور من ثلاث نقاط على جبهة واسعة بطول مائة كيلومتر بالإضافة إلى قصف المدن الباكستانية بالقنابل عن طريق البحر وهكذا انتقلت الحرب من كشمير إلى باكستان، وكانت خطوط الدفاع الباكستانية قوية والروح المعنوية لدى جنودها مرتفعة فصمدت وردت الهجوم الهندي[5].

وهكذا اندلعت الحرب الثانية في 05 أوت 1965م بين الهند وباكستان واستمرت لمدة سبعة عشر يوما[6] وقد اعتبرت هذه الحرب حرب إبادة في كشمير شنتها القوات الهندية

---

[1]– جاد طه، المرجع السابق، ص21.

[2]– فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص22.

[3]–علي صبح، النزاعات الاقليمية في نصف قرن 1945–1995م،دار المنهل اللبناني، بيروت، ط2، 2006م، ص187.

[4]–محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، ص139.

[5]– يوسف العاصي الطويل، المرجع السابق

[6]– جاد طه، المرجع السابق، ص21.

وباغتت القوات الباكستانية لتعزل كشمير، فأكثروا من القتل بين الأهالي وألقوا جثثهم في نهر جيلم لكي لا يعرف عدد القتلى[1].

ولما اشتدت الحرب ولم تضع أوزارها شعر مجلس الأمن الدولي بخطورة الحالة فعقد جلسة طارئة في 22 سبتمبر 1965م وأصدر قرار رقم 211 بوقف إطلاق النار بين البلدين وسحب القوات إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل 05 أوت 1965م في فترة لا تتعدى 25 فيفري[2].

وفي جانفي 1966م وقّع الرئيس الباكستاني ورئيس وزراء الهند على اتفاقية سلام طشقند[3]، التي أنهت هذه الحرب والتي لم تتمخض عنها نتائج واضحة[4].

2-اتفاقية طشقند: جانفي 1966م:

بعد تصاعد وتيرة الحرب الهندية الباكستانية الثانية ولم ترجح كفة الحرب لأي الطرفين وتخوف المجتمع الدولي من هذا التوتر، فعمل الإتحاد السوفياتي (سابقا) على إنهاء الأزمة بين الهند وباكستان وحلها حلا سلميا بعد اشتعال الحرب بين البلدين مباشرة[5]، فدعا الرئيس الروسي ألكسي كوسيغين رئيسي طرفي النزاع إلى عقد مؤتمر قمة في مدينة طشقند[6] طشقند[6] وتسلم الرئيس الباكستاني محمد أيوب خان دعوة من موسكو يوم 04 سبتمبر 1965م لعقد لقاء مع لال بهادرش شاستري رئيس وزراء الهند[7] وفعلا تم الاجتماع في جانفي جانفي 1966م، بحضور رئيس وزراء الإتحاد السوفياتي وتمخض الاجتماع عن توقيع

---

[1]- محمد عوض الهزايمية، المرجع السابق، ص232.

[2]- سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص38.

[3]- عاصمة جمهورية أوزبكستان يبلغ عدد سكانها 2,282 مليون نسمة وتقع في وسط آسيا وكانت في السابق جمهورية أزبك الإشتراكية السوفياتية.(ينظر: محمد عتريس، المرجع السابق، ص17).

[4]- جاد طه، المرجع السابق، ص21.

[5]- سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص38.

[6]- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص144.

[7]- سعيد البتاكوشي ، المرجع السابق، ص38.

اتفاقية عرفت باتفاقية طشقند[1]، وصدر إعلان الاتفاقية يتضمن التزام الدولتين بالمبادئ الآتية :

"–تصميم البلدين على العلاقات السلمية بينهما وتدعيم العلاقات الودية بين الشعبين.

–التزام بميثاق الأمم المتحدة وحل الخلافات بالطرق السلمية كذلك نوقشت مشكلة كشمير وتبادل الطرفين وجهات النظر بخصوصها.

–يلتزم البلدان بسحب قواتهما المسلحة في موعد لا يتجاوز 25 فيفري 1966م"[2].

كما تم الاتفاق على جملة المبادئ وهي كالآتي: عدم تشجيع أي دعاية موجهة ضد البلد الآخر وأن يشجعا الدعاية الرامية إلى تنمية العلاقات الودية بينهما وأن تعود البعثات الدبلوماسيتين في كلا البلدين إلى عملهما الطبيعي وإطلاق سراح أسرى الحرب وإعادتهم إلى بلادهم وخلق الظروف التي تحول دون هجرة السكان[3]، وإن أهم ما جاء في هذه الاتفاقية أن أن الطرفين وافقا على مبدأ نبذ القوة طبقا لميثاق الأمم المتحدة وأن يقيما علاقاتهما على أساس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما[4].

وقد استمر عقد الاجتماعات على مستوى القمة وعلى المستويات الأخرى في الأمور المشتركة وإنشاء أجهزة هندية–باكستانية تخبر حكومتها بالخطوات التي يجب اتخذاها مستقبلا، وفي 22 جانفي 1966م اجتمع في دلهي كل من رئيسي القوات الهندية والباكستانية وبدأت في 25 جانفي 1966م عمليات انسحاب القوات وتبادل الأسرى[5]، وكالعادة باكستان بقيادة الرئيس محمد أيوب خان تعمل على تنفيذ الاتفاقية عكس الهند[6].

---

[1]– Alastair Lamb, Kashumir Adisputed legacy 1846–1990, roxford books, 1991, P270.

[2]– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص145.

[3]– سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص38.

[4]– يوسف العاصي الطويل، المرجع السابق.

[5]– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص174.

[6]– سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص39.

وبعد عقد الاتفاقية صرح وزير خارجية باكستان آنذاك ذو القفار على بوتو[1] أن اتفاقية طشقند ليست غاية في حد ذاتها ولا يمكن أن تصبح بحد ذاتها نقطة تحول في علاقات باكستان مع الهند إلا عندما يحصل شعب كشمير على حقه في تقرير مصيره وينتهي كل شيء ويزول كل غموض حول هذا الموضوع[2].

المبحث الثالث: الحرب الثالثة1971-1972م

1-مجريات الحرب

نظرا لطبيعة موقف الشعب الباكستاني الداعي إلى تحرير عموم كشمير الإسلامية من سيطرة الهند جوبهت اتفاقية طقشند برد فعل سلبي من عموم الرأي العام الباكستاني.

وبحلول عام 1971 تجدد التوتر ليسود العلاقات الهندية الباكستانية، وتعود أسباب هذا التوتر إلى الخلاف المستمر بين الدولتين حول إقليم كشمير ثم إن تفاعل الأزمة بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية كان عامل التفجير الذي دفع بالبلدين إلى آتون الحرب بينهما[3] وكذلك تركيز السلطات سواء السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية في باكستان الغربية إلى تصاعد الثورة في باكستان الشرقية وظهور نزعة انفصالية بلغت ذروتها عام

[1]- ولد في عام 1928، درس في أمريكا ثم بجامعة أكسفورد البريطانية حاول إيجاد موطئ قدم له في السياسة الباكستانية ونجح في عام 1958 فترأس وفد باكستان إلى مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار في جنيف، سرعان ما دخل الحكومة، ومنذ 1958 إلى 1966 ارتبط بأيوب خان كشريك في الحكم ومستشار إلى أن صار وزير للخارجية في 1963 وكان له تطلع خارجي بعد سقوط نظام محمد أيوب. وتولى حكومة يحي خان الذي أمر بترتيب الانتخابات بين عام 1970-1971 وبعد تقسيم باكستان انتهت إلى جيش مهزوم ومحطم فتولى بوتو السلطة بحكم نتائج الانتخابات النيابية فعمل على إصلاح الأوضاع، وفي العام 1977 بعد أن أعيد انتخابه زعيما للبلاد ولكن سرعان ما انقلب عليه الجنرال ضياء الحق وأعدمه وسط دهشة العالم من بعد محاكمة سريعة في أفريل 1979.(ينظر: عبد الله المدني، ومضات من آسيا، "المجلة"، ع 1581، الرياض، مارس 2013م، ص63-64).

[2]- فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص23.

[3]- علي صبح، المرجع السابق، ص188.

1968 حيث كانت نزعة البنغاليين إلى الانفصال تزداد يوما بعد يوم بسبب اللغة والنزاعات الإقليمية حتى صارت تهدد بتمزيق باكستان[1].

ومما زاد الطين بلة إعصار سنة 1970 ببنغلادش[2]، حيث ضرب المنطقة الشرقية لباكستان مما خلف خسائر ضخمة وتعرض معظم السكان للأوبئة والتشرد وضع مزري دفع سكان المنطقة احتجاج ضد الحكومة الباكستانية نتيجة هذا الإعصار وما حملهم على رفع شعار المساواة والحكم الذاتي[3]، وفي نفس الوقت تزامنت سنة 1971 بإجراء انتخابات لاختيار أعضاء الجمعية التشريعية لباكستان التي كانت نتيجتها صدمة للقيادة العسكرية ولحزب الشعب الحاكم بقيادة ذو الفقار علي بوتو حيث فاز حزب رابطة عوامي بزعامة مجيب الرحمن[4] بالأغلبية في باكستان الشرقية مما دفع الحكومة الباكستانية إلى رفض وحل

---

[1]– يوسف عاصي الطويل، المرجع السابق.

[2]– تقع بنغلادش على الساحل الشمالي لخليج البنغال وتحيط بها الهند في الغرب والشمال والشرق إلا في الجنوب الشرقي حيث توجد حدود صغيرة مع ميانمار (بورما سابقا) ومعظم البلاد عبارة عن سهل منخفض يقطعه نهر الجانج ونهر براهما يوتراو وروافدهما وفروعهما، ويسودها مناخ موسمي مداري والأمطار غزيرة، وفي عام 1955م تم تعديل اسم البنغال الشرقية لتصبح باكستان الشرقية وفي عام 1966م أعلن مجيب الرحمان برنامج حكم ذاتي لباكستان الشرقية...وبعدها في عام 1970م حققت رابطة عوامي المنادية بالحكم الذاتي نصرا ساحقا في الانتخابات التي أجريت من نفس العام إذ حصلت على جميع مقاعد البرلمان المخصصة للإقليم وعددها 171 مقعد، وفي عام 1975م وقع انقلاب على مجيب الرحمان وتم اغتياله وتولى رئاسة البلاد خون ذكار مشتاق احمد، وفي عام 1978م استعادت البلاد الحكم المدني حيث أجريت الانتخابات وفاز فيها حزب بنغلادش الوطني ذو التوجه الإسلامي بزعامة ضياء إلا أنه اغتيل في عام 1981م في محاولة انقلابية...وجرت الانتخابات في 1991م ويعود الحكم النيابي بائتلاف وزاري الأغلبية فيه لحزب بنغلاديش الوطني ذي التوجهات الإسلامية.(ينظر: محمد عتريس، المرجع السابق، ص186–187).

[3]– فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص23.

[4]– ولد في بلدة نونجيارا في البنغال في 27 جمادي الأخير 1338هـ(17 مارس 1920م) ودرس وتربى في مدارس الإرساليات التنصيرية ثم التحق بجامعة كلكتا ثم جامعة دكا، وقد درس القانون وقام بنشاط سياسي وأدخل السجن بعد طرده من الجامعة، وكان مؤيدا لقيام دولة باكستان ولمحمد علي جناح وتسلم أمانة سر حزب رابطة عوامي الذي أخذ يدعوا إلى استقلال باكستان الشرقية الذاتي، وانتخب عضوا في هيئة النيابية الإقليمية عام 1374هـ، وتسلم عدة مناصب وزارية في باكستان الشرقية، وعارض حكم أيوب خان العسكري وألقي عليه القبض عام 1388هـ–1968م وأدخل السجن.(ينظر: محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص231).

الجمعية التشريعية[1]. وعليه أدى هذا إلى تدخل الحكومة بطريقة دموية في باكستان الشرقية وتطور إلى تصاعد المقاومة في بنغلادش وإنشاء حكومة مؤقتة هناك، في ظل هذه الظروف المكهربة هنا وجدت الحكومة الهندية نفسها تدفع ثمن هذه الظروف وهذا بلجوء عدد كبير من مواطني البنغال إلى داخل الحدود الهندية[2] فاستغلت الهند مشكلة اللاجئين حيث أعلنت أن الثوار البنغلادشيين والذين تكونوا من اللاجئين قد شنوا هجوما على بنغلادش وهذه كلها أكاذيب حقيقتها أن الهند هي التي تهاجم بنغلادش فرغم مهاجمتها لها إلا أن جل تركيزها كان على جبهات القتال الرئيسية وهي باكستان الغربية وكشمير[3].

بدأت الحرب بين طرفي النزاع على طول الجبهات في الشرق والغرب على حد سواء وكان على الهند أن ترمي بثقلها كله على الجبهة الشرقية وتنتهي من باكستان الشرقية بينما تقوم بدور المدافع على طول الحدود الغربية[4]، هذه الأخيرة كانت الحرب فيها سجالا بين الطرفين وأعلن مجلس الأمن وقف القتال إلا أن الهندوس قد عارضوا حتى توقف القتال عام 1971م وهذا بعد إقامة مجازر ومذابح في حق المسلمين في بنغلادش، وبعدها سلم يحي خان البلاد إلى ذو الفقار وغادر البلاد إلى إيران[5]، وبهذا انفصل الجزء الشرقي عن الجزء الغربي الباكستاني وأعلن استقلال بنغلادش في 15 ديسمبر 1971م[6]، وأخرج مجيب الرحمن الرحمن من السجن وعين حاكما لبنغلاديش واعتبر أن الفترة السابقة كانت احتلالا باكستانيا لبنغلاديش[7].

---

[1]– يوسف العاصي الطويل، المرجع السابق

[2]– فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص24.

[3]– فريق البحوث والدراسات الإسلامية، المرجع السابق، ص113.

[4]– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص174.

[5]– فريق البحوث والدراسات الإسلامية، المرجع السابق، ص114.

[6]– علي صبح، المرجع السابق، ص 188.

[7]– فريق البحوث والدراسات الإسلامية، المرجع السابق، ص114.

ومن جهة أخرى وقبل هذا لم يستطع مجلس الأمن الدولي في 04 ديسمبر 1971م التوصل إلى قرار بشأن الحرب الهندية الباكستانية مما جعله يحيل المسألة إلى الجمعية العامة للهند وباكستان في 07 ديسمبر التي أصدرت القرار رقم 307 بوقف إطلاق النار فورا وسحب قواتهما المسلحة إلى الحدود وتم وقف إطلاق النار رسميا وفعليا يوم 17 ديسمبر 1971[1]. وقد أفضت هذه الحرب إلى عقد اتفاقية سيملا.

2-اتفاقية سيملا 1972:

انتهت هذه الحرب بالتوصل إلى اتفاقية دبلوماسية "سيملا"[2] ،جاءت هذه الاتفاقية بمدينة سيملا بالهند في 28 جوان 1972 في ظروف ووضع أضعف باكستان مما أدى بالهند بالتأثير على اللقاء والخروج ببنود لصالحها[3]، فعقدت القمة بين رئيس باكستان ذو الفقار علي بوتو ورئيسة الوزراء أنديرا غاندي[4] التي تتحمل قدرا كبيرا من المسؤولية عما حدث لباكستان[5] وشكلت الاتفاقية تحركا من البلدين نحو تطبيع العلاقات بينهما بهدف إقرار إقرار السلم والأمن الإقليميين عبر الاستعداد لحل المشاكل بينهما وفق روح الاتفاقية[6]، وقد

---

[1]- سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص40.

[2]- André Dulait et d'autre, op. cit, P11.

[3]- فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص24.

[4]- ولدت في 19 اكتوبر 1917م في مدينة الله أباد المقدسة وكانت الابنة الوحيدة لجواهر لال نهرو وحفيدة متيلال نهرو المحامي الوطني، قد جاء اسم كنيتها لزواجها من فيروز غاندي الذي حملت اسم عائلته لاحقا، ولدت انديرا في عائلة ارستقراطية غنية، انديرا التي أحرقت باكرا ثيابها الغربية لتعتمد الساري عملت على توحيد الهند مع والدها وبعده، سجنت في عام 1942م وبعد خمس سنوات عملت وغاندي في المناطق المضطربة، درست في سويسرا وبريطانيا في كلية سومرفيل، جامعة اوكسفورد اصبحت رئيسة لحكومة البلاد وحزب الكونغرس بين 1966م و 1977م ،سجنت في هذا العام بتهم جنائية وكانت أول رئيسة وزراء تدخل السجن. ماتت في أول شهر نوفمبر 1984م. اغتالها اثنان من السيخ في حديقة منزلها. (ينظر: مجموعة من المؤلفين، موسوعة مشاهير العالم مشاهير القادة العسكريين والسياسيين،ج: 3، دار الصداقة العربية، بيروت،ط2002،1، ص ص197-200).

[5]- فريق البحوث والدراسات الإسلامية، المرجع السابق، ص114.

[6]- آلاء حسين محمد،المرجع السابق، ص204.

كان نص الاتفاق يتكون من جزأين أساسيين الأول خاص بنتائج الحرب التي نشبت بين البلدين والجزء الثاني قضية كشمير التي لا تزال قائمة وبدون حل حتى الآن[1].

وقد نصت الاتفاقية على بنود من أهمها:

-اعتبار خط وقف إطلاق النار بين الجانبين في 17 ديسمبر 1971 هو خط هدنة بين الدولتين، فبموجب هذا الاتفاق احتفظت الهند ببعض الأراضي الباكستانية التي سيطرت عليها في منطقة تشامب في كشمير المحتلة[2]. كما أسفرت الاتفاقية على:

"-استعادة الهند للأراضي التي احتلتها باكستان في قطاع البنجاب وصحراء راجستان.

-استئناف الاتصالات والمعاملات الاقتصادية بين الدولتين.

-الاتفاق على حل النزاع بين الدولتين حول قضية كشمير في إطار ثنائي"[3].

وكذلك اشتملت الاتفاقية على المبادئ العامة لحسن الجوار بين الدول ومنها نبذا استخدام القوة لتسوية المنازعات بين البلدين ومراعاة تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في العلاقات بينهما واللجوء للوسائل السلمية في حل خلافهم[4] .

وما نلاحظه أن الهند سعت من خلال هذه الاتفاقية إلى إخراج قضية كشمير من مبدأ حق تقرير المصير وفق الشرعية الدولية بمبرر أن باكستان بتوقيعها على هذه الاتفاقية لا يحق لها إثارة القضية مرة أخرى أمام الأمم المتحدة أو أي محفل دولي معتبرة أن القضية قد تمت تسويتها نهائيا باعتبار كشمير جزء لا يتجزأ من الهند[5]، هذا وقد أثارت اتفاقية سيملا سيملا كثيرا من اللغط وسوء الفهم لدى الكثيرين من المهتمين بقضية كشمير إضافة إلى أن الهند ذهبت إلى تفسيرات بعيدة كل البعد عن مضمون وروح الاتفاقية[6].

---

[1]- سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص41.

[2]- يوسف عاصي الطويل، المرجع السابق.

[3]- فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص24-25.

[4]- آلاء حسين محمد، المرجع السابق، ص205.

[5]- فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص25.

[6]- سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص41.

المبحث الأول: تأثير قضية كشمير على العلاقات الهندية الباكستانية

مثلت قضية كشمير عقدة العلاقات الهندية الباكستانية منذ 1947م وهي من أهم القضايا التي أثرت سلبا أو إيجابا في العلاقات بين البلدين[1]، حيث تعتبر مشكلة كشمير بين الهند وباكستان من أعقد القضايا النزاعية في العالم، فهذا النزاع يمثل أحد أهم الصراعات القابلة للانفجار بين الحين والآخر على الساحة الدولية، لاسيما وأن الدولتين دخلتا في صراعات وحروب مسلحة لأكثر من مرة، وكذا التوتر المستمر والدائم الذي يحدث بينهما[2].

وعلى هذا فإن العلاقات الهندية الباكستانية تعاني من حالة صراع ممتد معقد منذ تقسيم شبه القارة الهندية[3]، من طرف بريطانيا والتي انتهجت سياسة تقسيم دولة على أساس الفوارق الدينية[4]، فبعد إنشاء دولة باكستان الإسلامية في 14 أوت 1947م بعد انفصالها عن الهند، وعقب استقلال البلدين، بدأت حوادث القتل والعنف الجماعي بين الجارتين، فقد لقي مئات الآلاف حتفهم وتشرد الملايين من جراء العنف الذي مارسته القوات الهندية على مسلمي الأقاليم التي اختارت الانضمام لباكستان، وبعد هذه الأحداث الدامية خاصة في إقليم كشمير[5] والذي يمثل أغلبية مسلمة في الوقت الذي كانت فيه الهيئة الحاكمة من الهنود، تدخلت القوات الهندية لمساندة مهاراجا كشمير، وترتب عن ذلك دخول القوات الباكستانية النظامية[6].

---

[1]– فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص45.

[2]– كنزة خواتمياني، سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان وأثره إقليميا ودوليا 1998،2012، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2014–2015، ص89.

[3]– أمين شعبان أمين عبد النبي، الصراع في كشمير: الآثار والتداعيات، بحث مقدم إلى مؤتمر الصراعات والعنف في دول الجنوب: المفاهيم–المصادر والأسباب والآثار وسياسات المواجهة، جامعة أسيوط، 2008م، ص17.

[4]– كنزة خواتمياني، المرجع السابق، ص59.

[5]– محمد الطيب سويد وبشيررواص، انتشار الأسلحة النووية في البلدان الصغيرة (باكستان كنموذج)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012–2013م، ص42.

[6]– كاظم هلال حميري، المرجع السابق، ص449.

وقد أدى هذا التوتر بين الهند وباكستان إلى قيام حرب بينهما في أكتوبر 1947م[1]، واستمر القتال فترة تزيد عن العام، حتى تدخلت الأمم المتحدة في جانفي 1949م وتوقف القتال، ولكنها لم تجد حلا مرضيا للأطراف كافة[2].

وكانت النتيجة لفشل كافة المساعي الدولية في حل أزمة كشمير هي زيادة التوتر بين الهند وباكستان، وزاد من هذا التوتر الإعلان الذي صرح به وزير داخلية الهند في الأول من جانفي 1965م بأن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند، واضطربت العلاقات أكثر وساءت مع إصرار وتصميم رئيس وزراء الهند شاستري على اعتبار كشمير قطعة تابعة للهند[3]، وتصاعدت وتيرة الأحداث لتقضي إلى حرب ثانية بين الهند وباكستان في العام 1965م والتي نشبت في منطقة ران كوتش، ثم تكررت المناوشات العسكرية في مناطق أخرى حتى اندلعت الحرب الشاملة بينهما[4]. ولكن الإتحاد السوفياتي (سابقا) عمل على إنهاء الأزمة بين الهند وباكستان وحلها سلميا بعد اشتعال الحرب بين البلدين مباشرة[5].

وبعد مباحثات السلام بين الطرفين في العاصمة الأوزبكية طشقند في جانفي 1966م، توقفت الحرب بعد أن أسفرت المباحثات عن التوقيع عن اتفاقية طشقند[6]، وقد أثيرت قضية كشمير في البند الأول في إطار الجهود لبناء علاقات جوار إيجابية طبقا لميثاق الأمم المتحدة، وحل النزاع بالطرق السلمية[7]، بالإضافة إلى إعادة العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين البلدين، مع إقامة العلاقات على أساس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واستمرت الاجتماعات تعقد على مستوى القمة وعلى المستويات الأخرى

---

[1]– كنزة خواتمياني ، المرجع السابق، ص59.

[2]– كاظم هلال حميري، المرجع السابق، ص ص449 –451.

[3]– سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص38.

[4]– كنزة خواتمياني ، المرجع السابق، ص59–60.

[5]– سعيد البتاكوشي، المرجع السابق، ص38.

[6]– كنزة خواتمياني ، المرجع السابق، ص60.

[7]– فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص45.

في الأمور المشتركة، وإنشاء أجهزة هندية–باكستانية تخبر حكوماتها بالخطوات التي يجب اتخاذها مستقبلا[1]. مع الملاحظة أن الطرفين في اتفاقية طشقند أكد أكثر على تسوية هادفة وجادة وعملية لقضية كشمير خلافا لما كانت عليه الهند سابقا، حيث هذه الأخيرة كانت ترفض التطرق للموضوع دائما، لأن القضية بالنسبة لها مسألة داخلية[2].

في هذا الإطار اختلفت ردود الأفعال الداخلية لكل من الهند وباكستان عقب توقيع الاتفاقية، ففي حين قوبل الاتفاق بالارتياح في الهند، حيث بالنسبة لهذه الأخيرة الاتفاقية لا تمس بموقفها في دمج كشمير، حيث لم يشر فيها إلى المطلب الباكستاني حول الاستفتاء داخل الإقليم، أما الجانب الباكستاني فقد لقيت الاتفاقية معارضة داخلية واسعة، لكون الحكومة الباكستانية لم تحقق أي مكسب، وسمحت للهند بالتلاعب بالنصوص وتفسيرها لصالحها خاصة مناقشة موضوع قضية كشمير في إطار ثنائي، إلا أن الطرفين–الهند وباكستان– لم يلتزما بهذه الاتفاقية ولم تطبق فعليا[3].

ويمكن القول أن الهند بعد حرب 1965م عرفت قوة باكستان على الساحة وإمكانية جيشها، فرأت أنه لا بد من أن تعمل على إضعاف باكستان، ولعل أول ما يلفت النظر في وسيلة إضعافها هو تجزئتها بفصل شطريها بعضهما عن بعض، وقد بدأ العمل والتخطيط لذلك[4].

وفي أكتوبر 1971م قامت الحرب الهندية الباكستانية الثالثة عقب محاولة الانفصال لباكستان الشرقية عن باكستان الغربية بحيث تدخلت باكستان من أجل منع الانفصال، ولكن القوات الهندية تدخلت لصالح الانفصاليين البنغال، مما أدى إلى هزيمة الجيش الباكستاني، وإثر ذلك أصبحت باكستان الشرقية دولة مستقلة تعرف باسم بنغلاديش[5].

---

[1]– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص145.

[2]– فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص45.

[3]– نفسه، ص45.

[4]– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص146.

[5]– محمد الطيب سويد وبشير رواص، المرجع السابق، ص42–43.

وأدت هذه الحرب إلى عقد اتفاقية سيملا بين الهند وباكستان برئاسة الرئيس الباكستاني آنذاك ذو الفقار ورئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي في 1972م، وقد تعرضت هذه الاتفاقية إلى ترك مسألة إعادة العلاقات بين البلدين لأحوالها الطبيعية لمزيد من المحادثات بين ممثلي البلدين، كما اشتمل الاتفاق على المبادئ العامة لحسن الجوار بين الدول، ومراعاة تطبيق ميثاق الأمم المتحدة في العلاقات بينهما، واللجوء للوسائل السلمية في حل خلافاتهما[1]. كما تعرضت الاتفاقية من جهة أخرى إلى مسألة كشمير، وكان لهذه الاتفاقية عدة تفسيرات من جانب الطرفين، فباكستان رأت فيها بداية هدوء للعلاقات مع الهند حتى تتم مرحلة إعادة البناء بعد الحرب، والهند رأت فيها نهاية قضية كشمير وبديلا تستغني به عن قرارات الأمم المتحدة، على حين رأى فيها الشعب الكشميري اتفاقا بين البلدين للإبقاء على وضع كشمير بدون حل، حرصا على مصالحهما[2].

لكن يجب الإشارة إلى أن الاتفاقية شكلت تحركا من البلدين نحو تطبيع العلاقات بين الهند وباكستان بعد توترها من جراء قيام الهند بمساعدة الجزء الشرقي من باكستان بهدف إقرار السلم والأمن الإقليميين عبر الاستعداد لحل المشاكل بينهما[3].

ولكن مع استمرار الصراع في كشمير تزايدت موجة الإرهاب الدولي وتهديدا الأمن الداخلي لكل من الهند وباكستان، بحيث يتزايد استخدام الدولة للإرهاب من أجل التأثير على الطرف الآخر في الصراع، ودائما مع ارتفاع وتيرة الصراع الهندي الباكستاني ما تتهم الهند باكستان بتزويد الإرهابيين بالتدريب و الاسلحة والملجأ[4].

---

[1]– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص196.

[2]– عبد الحكيم الطحاوي، المرجع السابق، ص562–563.

[3]– آلاء حسين محمد، المرجع السابق، ص202.

[4]– أمين شعبان أمين عبد النبي ، المرجع السابق، ص11.

كما ساهمت مشكلة كشمير وبقاءها دون حل إلى إفراز ظاهرة العنف السياسي وتفاقمها في شبه القارة الهندية، وخاصة بين الهند وباكستان وتوظيفها في علاقتهما مع بعضهما البعض[1].

هذا بالإضافة إلى دعم الحركات الانفصالية، فعلى سبيل المثال تعرضت باكستان خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين لبعض الحركات الانفصالية المنبثقة عن قبائل الباشتون القاطنة في الحدود الشمالية الغربية المجاورة لأفغانستان، وهي الحركة التي تمتعت بدعم أفغانستان في أوائل الستينات مع توتر العلاقات بينها وبين باكستان ولكن تم القضاء عليها[2].

وكذلك الشأن بالنسبة للهند وبدرجة أكبر حيث توجد فيها العديد من الحركات الانفصالية في ولايات جامو وكشمير من جانب المسلمين، والبنجاب من جانب السيخ لتكوين دولة خاليستان[3].

بالإضافة إلى أن أهم إشكاليات الصراع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير قد تمثلت في تحول الصراع من كونه صراع حدود إلى صراع وجود ينطوي على تهديد للهوية الإسلامية أو الهندوسية، حيث أن الصراع على كشمير يثبت اتجاه العالم نحو صدام الحضارات وصراع الهويات، أي صراع الحضارات الإسلامية مع الحضارة الهندوكية التي تدعمها الحضارة الغربية[4].

هذا وقد أصبحت مشكلة كشمير تعد من أخطر المشاكل الجيواستراتيجية، لأنها تمثل خط التماس اليومي للمصادمات المسلحة بين قوات الهند وباكستان أو القوات الموالية لهما،

---

[1]– آلاء حسين محمد، المرجع السابق، ص210.

[2]–الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،الصراع في كشمير الآثار والتداعيات، http://www.politics.dz.com ، تاريخ الإطلاع 5 أفريل 2017، 18:47.

[3]– آلاء حسين محمد، المرجع السابق، ص212.

[4]– أمين شعبان أمين عبد النبي، المرجع السابق، ص14–15.

ولعله من أهم تأثيرات هذه المشكلة هو اشتعال موجة من السباق النووي بينهما، الأمر الذي لا يهدد أمن الدولتين وحسب وإنما أمن كل شبه القارة الهندية[1].

فبعد امتلاك الهند للسلاح النووي بعد تفجيرها الأول في 1974م تحت رمال صحراء بوخران[2] أصبحت تستغل نفوذها الإستراتيجي ضد باكستان، وذلك لإجبارها على قبول الرؤية الهندية لقضية كشمير[3] وهذا الأمر دفع باكستان لتسعى جاهدة لتطوير قدراتها العسكرية النووية التي خافت من احتمال وقوع عدوان هندي مفاجئ[4]، وبهذا كانت دوافع باكستان واضحة فيما يتعلق بالمجال النووي، لأنها أرادت تحقيق التكافؤ في هذا المجال مع الهند والحيلولة دون تعرض الأمن القومي الباكستاني لأي إبتزاز نووي محتمل من جانب الهند خاصة فيما يتعلق بالنزاعات العسكرية حول كشمير[5].

ويظهر هذا من خلال قول ذو الفقار علي بوتو في هذا الصدد:" سنأكل العشب من أجل صنع القنبلة النووية إن أقدمت الهند على اختبارها"[6].

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن العلاقات الهندية الباكستانية بعد امتلاكهما للسلاح النووي قد ازدادت سواء فقد توقع الكثرون من أن امتلاك هذا السلاح سيضفي قدرا من الاستقرار على طبيعة العلاقات بينهما، ولكن الذي حدث هو العكس، فقد جاء امتلاك الأسلحة النووية بمردود سلبي على العلاقات بينهما، ولكن الذي حدث هو العكس، فقد جاء امتلاك الأسلحة النووية بمردود سلبي على العلاقات ما بين الدولتين الأمر الذي ينعكس

[1]– محمد سلمان الجنابي، المرجع السابق، ص89.

[2]– محمد الطيب سويد وبشير رواص، المرجع السابق، ص43.

[3]– كنزة خواتمياني، المرجع السابق، ص89.

[4]– محمد الطيب سويد وبشيررواص، المرجع السابق، ص43.

[5]– محمد سلمان حمد الجنابي، المرجع السابق، ص93.

[6]– كنزة خواتمياني، المرجع السابق، ص64.

سلبيا على حل قضية كشمير بالطرق السلمية خاصة في ظل العداء الطائفي والديني بين المسلمين والهندوس[1].

وعلى هذا النحو من الصراعات والاضطرابات المستمرة، عبر ما يزيد على نصف قرن شكلت كشمير المحور الرئيسي في توتر وعدم استقرار العلاقات الهندية والباكستانية.

المبحث الثاني: موقف الصين من القضية الكشميرية

ازدادت تعقيدات القضية الكشميرية بسبب تأثر الدول المحيطة بها بمؤثرات السياسة الدولية، فباكستان قد تحالفت مع الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تعزيز مواقفها ومطالبها في كشمير، ورأت الهند أن هذا التحالف سوف يغير من سياق المسألة الكشميرية، فسارت نحو تعزيز علاقتها مع الإتحاد السوفياتي (سابقا) لإسناد موقفها وإعادة التوازن الإقليمي[2].

ومن الأطراف الفاعلة في القضية الكشميرية الصين، بحكم انتمائها لإقليم جنوب آسيا، وبحكم أن كشمير هي مجال حيوي في آسيا انطلاقا من حدودها مع الهند وباكستان، وهو وضع كان أكثر تأثيرا فترة الحرب الباردة[3].

وإزاء التطورات الحاصلة، وجدت الصين أن اشتراكها حدوديا مع كشمير قد يعرضها إزاء التنافس بين كل من الهند وباكستان إلى مخاطر أمنية، فتدخلت في مناطق تخدمها مع كشمير، أخضعتها إلى احتلال عسكري، وبذلك أصبح الوضع الإقليمي أكثر تعقيدا، بعد أن أصبحت هذه الولاية خاضعة لتواجد ثلاث قوى (الهند–باكستان–الصين)، وكل واحدة من هذه الدول لها أبعادها وأهدافها الإستراتيجية الخاصة بالمنطقة[4].

---

[1]– محمد سلمان حمد الجنابي، المرجع السابق، ص85–86.

[2]– نفسه، ص72.

[3]– فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص68.

[4]– محمد سلمان حمد الجنابي، المرجع السابق، ص72.

وقد عمل الصراع الهندي-الصيني عام 1962م على دخول الصين إلى حلبة الصراع الدائر بين الهند وباكستان حول كشمير، ثم صراع الدول الكبرى وذلك حينما تطور النزاع وأعلنت الولايات المتحدة وقوفها بجانب الهند ضد الصين[1]، إذ تمكنت الصين من خلال حربها الحدودية مع الهند إلى احتلال إقليم تكساي شيس الذي تنازلت عنه لاحقا باكستان إلى الصين، ومن هنا أصبحت الصين طرف في النزاع، وأصبحت تسوية إقليم كشمير تتطلب توافق طرف ثالث مباشر في القضية، من منطلق الأهمية الجيوسياسية للإقليم بالنسبة للصين[2]. من حيث:

1-أن حدود الصين في التبت وسينكيانغ تتاخم إقليم كشمير، وأن بعضا من أجزاء هذا الإقليم قد سيطرت عليه الصين.

2-منطقة ذات أهمية عسكرية وإستراتيجية بالغتين، حيث أنها-كشمير-تربط الصين بمنطقة لاسه عاصمة إقليم التبت، وفيما لو فقدت سيطرتها على هذه المنطقة فإنها ستفقد أحد أهم الروابط الأرضية بإقليم التبت ويسهل حدوث أي تمرد في المنطقة ضد الصين[3].

3-تتواجد في شمال كشمير أنهار سياشين الجليدية التي احتلتها الهند سنة 1984م بعدما كانت تابعة لباكستان، ورغم كونها أنها خالية من الحياة والثروات الطبيعية، إلا أنها ذات أهمية بالغة للصين لكونها تشرف على مواقع صينية لتجارب الصواريخ، كما تشرف هذه الأنهار على مناطق بها إحتياطي ضخم من الغاز والبترول في أقصى غرب الصين[4].

4-يمثل إقليم كشمير عمقا إستراتيجيا للصين باعتباره يربطها بإقليم لاداخ الذي هو تحت نفوذها.

---

[1]- عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص557.

[2]- فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص69.

[3]- سلمان حمد الجنابي، المرجع السابق، 13-14.

[4]- عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008م، ص100.

5- تشرف كشمير في أقصى غرب الصين على طريق قاراقورم الذي يخترق جبال الهيمالايا ويربط الصين بباكستان وآسيا الوسطى[1].

وتعد الصين الدولة الوحيدة التي أهانت كبرياء الجيش الهندي، نتيجة غزوها للأراضي الهندية، وذلك مازال يؤثر في نفوس القيادة العسكرية الهندية،ورغم انسحاب القوات الصينية إلا أنها لا تزال تحتل مساحات واسعة من الأراضي الهندية، ولم يتوقف الأمر عند ذلك حيث ظهرت الخرائط الصينية منذ ذلك الوقت وهي تضم إقليم أورنشال براديش الهندي جزء من الأراضي الصينية[2].

ولما تنازلت باكستان عن جزء من إقليم كشمير لصالح الصين سنة 1963م، أصبح الإقليم المتنازع مقسما على النحو التالي:

"القسم الهندي: جامو وكشمير، مساحته 437،92 كم^2.

القسم الباكستاني: آزاد كشمير أو الكشمير الحرة، مساحته 114،78 كم^2.

القسم الصيني: تكساي شين، والجزء الذي تنازلت عنه باكستان عام 1963م، وأجزاء أخرى، مساحته 685،42 كم^2"[3].

أما فيما يخص موقف الصين بالنسبة لقضية كشمير فقد ظهرت في موقف المؤيد لباكستان وهو ما يبدو غريبا في أن تتوطد علاقات الصداقة بين دولة شيوعية متطرفة، ودولة تنتمي إلى الأحلاف الأمريكية[4]. إذا فالتقارب الصيني-الباكستاني لم يكن لأسباب إيديولوجية، بل كان لوجود عدو مشترك بينهما، خصوصا بعد حرب 1962م بين الهند والصين وإقدام الولايات المتحدة لتقديم المساعدة للحكومة الهندية لمواجهة القوة الصينية[5].

---

[1]- فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص69.

[2]- كنزة خواتمياني ، المرجع السابق، ص66.

[3]- عبد القادر دندان، المرجع السابق، ص101.

[4]- سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص43.

[5]- فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص70.

وقد اعتقدت باكستان أن الهند سوف تستخدم الأسلحة الأمريكية (والسوفياتية أيضا) ليس للاستيلاء على الجزء الباقي من كشمير فحسب ولكن للسيطرة على باكستان أيضا[1]، وبزيادة المعونة العسكرية الأمريكية للهند، إزاء تقرب باكستان إلى الصين. أبرمت باكستان اتفاقا مع الصين بخصوص الحدود بين الجزء الذي تحتله باكستان من كشمير (آزاد كشمير) وإقليم سينكيانج الصيني، واعتبرت الهند هذا الاتفاق تعديا على سيادتها[2].

كما أن الصين قد أدركت أهمية باكستان بالنسبة لها فهي حلقة مهمة لربط الصين بعدة مناطق إقليمية مجاورة، فالصين تدرك أن تحالفها مع باكستان يوفر لها الوصول الآمن على القواعد البحرية في كراتشي وأورمارا وجوادار القريبة لمدخل الخليج الفارسي وآسيا الوسطى، لأن موقع باكستان الجغرافي يطل على مداخل ثلاثة(جنوب وغرب ووسط آسيا)[3].

وسعت الصين أيضا على تعميق التوافق الحضاري بين الكنفوشيوسية والإسلام من خلال علاقتها مع باكستان، معتبرة ذلك عاملا أساسيا في التقارب الصيني –الباكستاني، خاصة أن الصين لها أقليات إسلامية بامتدادات إلى باكستان، ويمكن لهذه الأخيرة التأثير عليها[4].

وبالتالي فصاموئيل هنتنغتون يفسر التحالف الصيني–الباكستاني على أنه انعكاس للسعي لجعل العلاقة تعاونية وغير عدائية بين الحضارتين الكنفوشيوسية والإسلامية، المعاديتين للحضارة الهندوسية، انطلاقا من مبدأ العدو المشترك يخلق مصالح مشتركة. ومن خلال هذا فسبب عدم تحمس الصين لإيجاد حل سريع للخلاف الحدودي مع الهند، يرجع إلى رغبتها بالأساس في خلق جبهتي توتر للهند مع كل من الصين وباكستان لتشتيت قواتها

[1]– سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص43.

[2]– أمين شعبان عبد النبي، المرجع السابق، ص07.

[3]– عبد القادر دندان، المرجع السابق، ص108.

[4]– فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص70.

ولتخفيف الضغط الهندي على باكستان[1]. وتبعا لكل هذا فالصين هي الحليف الأفضل لباكستان التي فضلت دخول طرف دولي قوي في نزاع كشمير لتدويل القضية[2]، والحصول على مجال واسع للمناورة وممارسة الضغط إزاء الهند[3].

ولما اندلعت الحرب الثانية بين الهند وباكستان في عام 1965م وقفت الصين بجانب باكستان مرة أخرى في حربها[4]. وذلك من خلال توجيه إنذار للهند بأن تزيل في مدى ثلاثة أيام جميع المنشآت العسكرية الهندية القائمة على الحدود التي تفصل إقليم سكيم عن الصين، وإلا كان عليها أن تواجه النتائج الخطيرة ثم عادت الصين فمددت أجل تنفيذ الإنذار. ونستخلص من هذا التصرف أن الصين لم تكن جادة حقا في تهديدها بالإقدام على هجوم مسلح ضد الهند، وبالتالي فتأييد الصين لباكستان لهذه المرحلة لم يتعدى أن يكون تأييدا معنويا فقط[5].

كما أنه لدى الصينيين رؤيا وهي أن كشمير منطقة متنازع عليها بين باكستان والهند، وأن الرجوع إلى الاستفتاء العام لتقرير مصير المنطقة هو الحل الأمثل، ووعدت الصين بأنها ستعيد الأراضي التي احتلتها في حربها عام 1962م إلى باكستان إذا وافق الشعب الكشميري على العودة عبر الاستفتاء إلى باكستان[6].

كما عملت الصين على مجابهة التحالف السوفياتي–الهندي على حدودها وخاصة عندما وصل الخلاف السوفياتي الصيني لدرجة الحرب سنة 1969م، وهو ما مكن الصين من أن تدير مرة أخرى علاقات ارتباط قوية مع باكستان، وهذا التوافق كان ناتجا عن

---

[1]– عبد القادر دندان، المرجع السابق، ص103.

[2]– يوسف العاصي الطويل، المرجع السابق.

[3]– محمد سلمان حمد الجنابي، المرجع السابق، ص33.

[4]– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ص168.

[5]– سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص44.

[6]– آلاء حسين محمد، المرجع السابق، ص212.

المواجهة المشتركة للنفوذ السوفيتي للمنطقة من جهة، وعن الاهتمام المباشر للصين بقضية كشمير من خلال منطقة تكساي شيس بكشمير المحاذية للحدود الصينية من جهة أخرى[1].

وحينما أعدت الهند عدتها لفصل شطري باكستان عام 1971م عقدت حلفا عسكريا مع روسيا لردع أي محاولة تهديد تأتي من الصين[2]، ولكن هذه الاخيرة لم تتوقف عن دعمها للموقف الباكستاني بعد حرب 1971 حيث أمدت باكستان بنحو 60 طائرة مقاتلة و100 دبابة، وآلاف القطع من الأسلحة الصغيرة ومنحتها قروض بنحو 110 ملايين دولار، بهدف تقوية باكستان لإضعاف الموقف الإستراتيجي الهندي[3]. مما يعني أن الصين هي الممول الأول لباكستان بالأسلحة، وما كان للبرنامج النووي الباكستاني أن يتقدم من دون المساعدة الصينية، وكذلك الشأن بالنسبة لبرنامج تطوير الصواريخ البالستية، وتقديم مساعدات تقنية وبيع معدات مخصصة لتخصيب اليورانيوم[4].

هذا دون أن ننسى أن الصين قد استخدمت حق النقض في مجلس الأمن الدولي لأول مرة عام 1972م لمنع قبول بنغلادش في الأمم المتحدة كما دعمت التحالف بين باكستان وبين الولايات المتحدة الأمريكية ضد الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979م[5].

كما أن باكستان كانت معنية بشكل مباشر في مساعي الصين لتطوير علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، فالعلاقات المتطورة بين الصين وباكستان تجعل هذه الأخيرة معبرا للصين نحو مناطق طموحاتها، لاعتبارات جغرافية وثقافية، والتي تربط باكستان بهذه الجمهوريات[6].

---

[1]– فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص69–70.

[2]– فريق البحوث والدراسات الإسلامية، المرجع السابق، ص113.

[3]– فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص71.

[4]– عبد القادر دندان، المرجع السابق، ص108.

[5]– مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الصينية–الباكيستاني، http://rawabet centre.com//، تاريخ الإطلاع :02أفريل 2017م، 13:20.

[6]– محمد سلمان حمد الجنابي، المرجع السابق، ص74.

ولكن منذ منتصف الثمانينات بدأ الدعم الصيني لباكستان يتغير مع اتجاه الصين للانفتاح على الهند، والعمل لبناء روابط جديدة للحد من الدور الأمريكي في جنوب آسيا، فأسست روابط التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، خصوصا بعد الإعلان الهندي بكون مسألة التبت هي من المسائل الداخلية الصينية، فكان الرد الصيني باعتبار المسألة الكشميرية من المسائل الداخلية للهند وباكستان[1].

وكان لهذا التقارب الصيني الهندي وتراجع العلاقات الصينية الباكستانية عدد من الأسباب منها: أن أي دعم بالنسبة للصين لانفصال أو استقلال إقليمي لا ينسجم مع وحدة أراضيها وشعبها وإستراتجيتها في استرجاع الأراضي التي انفصلت عنها مثل تايوان، وبالتالي أي دعم قوي لانفصال كشمير عن الهند وتأسيس دولة على أساس أقلية إسلامية سوف يكون سابقة خطيرة لوحدة الصين من خلال إقليمي سينكيانغ والتبت[2].

وبهذا استطاعت كل من الهند وباكستان أن تنتقلان من ساحة الخلاف على حالة من التوافق الإستراتيجية، وهذا ما أدى في الأخير إلى حدوث علاقات متبادلة وشاملة بين الصين والهند[3].

[1]– فلة عربي عودة، المرجع السابق، ص71.

[2]– نفسه، ص71.

[3]– محمد سلمان حمد الجنابي، المرجع السابق، ص75.

الخاتمة :

وختاما فإننا حاولنا إعطاء لمحة عن كشمير المسلمة التي مازالت تبحث عن حل لقضيتها يوصلها إلى هدفها المنشود وهو الاستقلال، مثلما حصلت عليه الهند وباكستان منذ أكثر من نصف قرن.

-فإقليم كشمير يحتل موقع استراتيجي مهم كما يعتبر منطقة حيوية و إقتصادية وهذا ما جعله محل أطماع من طرف دول القارة الآسيوية خاصة، وأن السيطرة عليه تمكن من القيام بدور فعال.

-ولقد شهد كشمير فترات تاريخية متعددة كانت مليئة بالصراعات والفتن الطائفية خاصة مع البوذيين والبراهمة، إلى أن دخل الإسلام المنطقة وانتشر بسرعة وأصبح يدين به أغلب شعب كشمير، إلا أن الصراع قد ظهر من جديد بعد بيع المنطقة لأسرة هندوسية.

-لقد كان لبريطانيا دورا فاعلا و مؤثرا في خلق المشاكل في شبه القارة الهندية وكشمير واحدة من هذه المشاكل، فبريطانيا اعتادت زرع الفتن في مستعمراتها قبل منحها الاستقلال وذلك لإيجاد حجة لبقاء قواعدها العسكرية وتتحول من خصم إلى حكم.

- برزت مشكلة كشمير بشكل واضح بعد إعلان قرار تقسيم شبه القارة الهندية وانفصال باكستان عن الهند على أساس ديني، وذلك من خلال سعي كل طرف للحصول على كشمير وعدم التخلي عنها.

- إن عدم التوافق والاختلاف بين الهند و باكستان حول إقليم كشمير قد أدى إلى تصاعد التوتر بين البلدين نتج عنه ثلاث حروب مسلحة، كانت الأولى في عام 1947م وأفضت إلى تكوين أول حكومة باسم آزاد كشمير أو الحكومة الحرة؛ ثم حرب 1965م التي شهدت أكبر تجميع للقوات في كشمير،ثم حرب 1971م التي تمخض عنها إضعاف باكستان وذلك بانقسامها إلى شطرين وظهور دولة حديثة هي بنغلاديش وفي مقابل ذلك زادت من ثقة و قوة الهند وتمسكها في مواقفها.

خاتمة

– اعتبر إقليم كشمير المشكلة المحورية وجوهر الصراع بين الهند وباكستان والذي أثر بشكل كبير مباشر وسلبي على العلاقات بين الطرفين وساهم في اضطرابها وأدى إلى قيام موجة من السباق نحو التسلح بين البلدين.

– ساهمت مشكلة كشمير في قيام أحلاف لكل من الهند وباكستان مع الدول المجاورة وهنا من خلال سعي كل من الدولتين على اكتساب التأييد لموقفها من القضية خاصة الدول ذات الوزن سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

– كان دعم الدول الكبرى لمواقف الهند أو باكستان نابع من المصلحة الشخصية فاحتفاظ الصين مثلا بعلاقات مميزة مع باكستان نابع من رغبة الصين في خفض التوتر ومنع الهند من محاولة الهجوم على حدودها.

– إن عدم التوصل إلى حل بشأن قضية كشمير ورفض قرار الاستفتاء يرجع إلى تعارض المصالح، كون الاستفتاء يصب لصالح باكستان بحكم الأغلبية المسلمة في كشمير إلا أن الهند كانت دائما ترفض مثل هذه القرارات لاقتناعها بأحقيتها في الإقليم.

المختصرات:

- 1-باللغة العربية:
- تر، ترجمة.
- ج، الجزء.
- د:ت، دون تاريخ.
- د:ط، دون طبعة.
- د:م:ن، دون مكان نشر.
- د:ن، دون ناشر.
- ص، الصفحة.
- ص_ص، من الصفحة إلى الصفحة .
- ط، الطبعة.
- ع، العدد.
- م، ميلادي.
- هـ، هجري.

2-باللغة الأجنبية:

-OP.CIT: المرجع السابق

-P: الصفحة

-N°: العدد

قائمة المختصرات:

1/العربية:

ج	جزء
د.ت	دون تاريخ
ط	طبعة
ص	صفحة
ص ص	صفحات
م	ميلادي
مج	مجلد
م.ق	قبل الميلاد

2/الفرنسية:

OP.cit	المرجع السابق
i bid	نفسه
P	صفحة
R A	المجلة الإفريقية
S	صفحة

(الملحق 1): خريطة توضح الموقع الجغرافي لإقليم كشمير.

(ينظر:شوقي أبو خليل، أطلس دول العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط3، 2003م،ص152.)

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1- آزاد (مولانا أبو الكلام) ، الهند تظفر بالحرية، تر: نبيلة يوسف الزواوي، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، ط1، 2011م.

2- البتاكوشي (سعيد) ، كشمير محاولة للفهم، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1997م.

3- حران (تاج السر أحمد) ، حاضر العالم الإسلامي، إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2001م.

4- حقي (إحسان) ، مأساة كشمير المسلمة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1977م.

5- الخوند (مسعود) ، الأقليات المسلمة في العالم، انتشار المسلمين في الدول والبلدان غير العربية وغير الإسلامية، Company Universal، بيروت، ط2، 2006م.

6- شاكر (محمود) ، باكستان، مؤسسة الرسالة، بيروت، د: ط، 1972م.

7- شاكر (محمود) ، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر القارة الهندية جنوب شرق آسيا ماليزيا وأندونيسيا، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1997م.

8- شفيق (حمدي) ، صرخة من كشمير، المطبعة الفنية، القاهرة، ط1، 1995م.

9- الصباغ (عبد اللطيف) ، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، د: ن، د: م: ن، د: ت.

10-صبح (علي) ،النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995م، دار المنهل اللبناني، بيروت ، ط2 ، 2006م.

11-الصلابي (علي محمد محمد) ، المغول(التتار) بين الانتشار والانكسار، مركز السلام للتجهيز الفني، الأندلس الجديدة، ط1، 2009م.

12-طه (جاد) ، سياسة الهيمنة وبؤر التوتر الدولي المعاصرة، مركز زايد العلمي للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2003م.

13-عبوش (أحمد صالح) ، تاريخ العالم في آسيا الحديث والمعاصر، دار الفكر، عمان، ط1، 2010م.

14-العقاد (عباس محمود) ، القائد عظم محمد علي جناح، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط1، 2012م.

15-علاوي (ستار جبار) ، باكستان دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الخرطوم، ط1، 2012م.

16-محسن (كاظم هيلان) ، كشمير دراسة في التاريخ السياسي للصراع الهندي-الباكستاني 1947-1949م، دار الفراهيدي لننشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2012م.

17-المصري (جميل عبد الله محمد) ، حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة، ج1، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1986م.

18-الهزايمية (محمد عوض) ، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن آتى، دار الحامد للنشر، عمان، ط1، 2005م.

19-ياغي (إسماعيل أحمد) وشاكر (محمود) ، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، -الجناح الأسيوي-، ج1، دار المريخ للنشر، الرياض، د: ط ، 1995م.

ثانيا: المجلات والدوريات:

1- حسن (صفوت سيد أحمد) ،موقف مصر من قضية كشمير واثره على العلاقات المصرية الباكستانية 1947-1952م، كلية التربية، جامعة دمنهور، د: ت.

2- حميري (هلال كاظم) ، تداعيات كشمير على علاقة الهند بباكستان(1925-1971م)Kashmir sequences on india-pakistan relations، "مجلة أهل البيت"، ع17، مركز النجف، د: ت.

3- الصباغ (عبد اللطيف محمد) ، موقف مصر من قضية كشمير (1947-1958) دراسة وثائقية من واقع أوراق الخارجية المصرية، "مجلة كلية الآداب"، ع1، بنها، 2001م.

4- الطحاوي (عبد الحكيم عامر) ، قضية كشمير دراسة تاريخية، "مجلة جامعة الإمام"، ع32، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض، 1421هـ.

5- عبد النبي (أمين شعبان أمين) ، الصراع في كشمير: الآثار والتداعيات، بحث مقدم إلى مؤتمر الصراعات والعنف في دول الجنوب: المفاهيم-المصادر والأسباب والآثار وسياسات المواجهة، جامعة أسيوط، 2008م.

6- فرج الله (سمعان بطرس) ، قضية كشمير بين الهند وباكستان، "مجلة السياسة الدولية"، ع 3، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1966م.

7- محمد (آلاء حسين) ، الصراع في كشمير: الآثار والتداعيات، "مجلة السياسية والدولية"، ع23، بغداد، 2013م.

8- المدني (عبد الله) ، ومضات من آسيا، "المجلة"، ع 1581، الرياض، مارس 2013م.

ثالثا: الموسوعات والمعاجم:

1- أبو خليل (شوقي)،أطلس دول العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط9، 2003م.

2- عتريس (محمد) ، معجم بلدان العالم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 2001م.

3- فريق البحوث والدراسات الإسلامية، الموسوعة الميسرة في التاريخ الإسلامي، ج2، مؤسسة القلم للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط2، 2005م.

4- الكيالي (عبد الوهاب) ، الموسوعة السياسية،ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د:ط، د:ت.

5- مجموعة من المؤلفين، موسوعة مشاهير العالم مشاهير القادة العسكريين والسياسيين، ج: 3، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1، 2002م.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1- الجنابي (محمد سلمان حمد) ، أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية الباكستانية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005م.

2- خواتمياني (كنزة)، سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان وأثره إقليميا ودوليا1998-2012م، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2014-2015م.

3- دندان (عبد القادر) ، الدور الصيني في النظام الاقليمي لجنوب آسيا بين الإستمرار والتغير 1991-2006، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008م.

4- سويد (محمد الطيب) ورواص (بشير)، انتشار الأسلحة النووية في البلدان الصغيرة (باكستان كنموذج)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013م.

5- عودة (فلة عربي) ، قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية، مذكرة مكملة لشهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011م.

خامسا: مواقع الانترنت:

1.الطويل (يوسف العاصي) ، المشاكل السياسية الناتجة عن تقسيم شبه القارة الهندية، قضية كشمير (حالة دراسية)، http://Yaltawil.blogspot.com//، تاريخ الاطلاع:02 فيفري 2017م،20:30.

2.مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الصينية-الباكيستانية، http://rawabetcentre.com//، تاريخ الإطلاع :02أفريل 2017م، 13:20.

3.الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، الصراع في كشمير الآثار والتداعيات، http://www.POLITICS.DZ.com// ، تاريخ الإطلاع :5 أفريل 2017م، 18:47.

المراجع باللغة الاجنبية:

1-Alastair Lamb, Kashumir Adisputed legacy 1846-1990, roxford books, 1991.

2-André Dulait et d'autre, Rapport d'information fait au nom de la commusion des affaires étrangères de la défense et des forces armées à la suite d'une mission effectuée du 3 au 10 mars 2002 en inde au pakistan, N°336, sénat session ordinaire de 2001-2002.